

عمليات القمع في الارهاب مستمرة ضد المناضلين المغاربة

العدد 45
مارس 1980
العدد 2 ف

الإختيار الثوري

ALIKHTIAR - ATHAOURI - REVUE MENSUELLE MAROCAINE

• ماذا يُحضر من جديد للصحراء المغربية؟

• ما زق السياسة الاقتصادية المغربية

• كيف تصبح الوداديات

ديمقراطية؟

دراسة

الدراسة الجينية في الوطن العربي
وأفاق موجهتها

النظام يكذب بنفسه بطوره "المسلسل الديموقراطي"

تجاه الجماهير الشعبية المغربية وقضاياها العادلة. انها سياسة الاستغلال الفاحش كاستراتيجية قارة وثابتة، انه القمع المنهجي كوسيلة في الحكم، وأداة أساسية لخدمة نفس الاستراتيجية.

واذا كان النظام قد حاول التستر وراء القضية الوطنية - التي تجاهلها سنين طويلة - لمحاولة التغطية على جوهر سياسته، والتبجح ببناء "مغرب جديد"، مغرب الاجماع الوطني و"المسلسل الديموقراطي"، فانه يعمل يوميا، وبنفسه، على تقديم الدلائل والحجج أنه مستمر في نفس الاساليب القديمة المتجددة.

فاذا كان النظام قد تراجع عن أسلوب المحاكمات السياسية الكبرى التي تعرضت لها الحركة التقدمية في

البقية على ص 15

تكذيب

قامت الاوساط الرسمية المغربية - وأخرى غير رسمية - بترويج اشاعة مفرضة حول لقاء مزعوم أكون قد قمت به مع أحد المسؤولين في الدولة.

والواضح أن خلفية هذه الاشاعات الكاذبة، هي بالتحديد محاولة يائسة للتغطية عن الاوضاع المزرية المتفاحشة التي يعاني منها شعبنا والتغطية عن القمع الذي يواجه به المناضلون السياسيون والنقابيون، الذين لم ولن يتوانوا عن النضال الدؤوب من أجل الحرية والعيش الكريم لجماهيرنا الشعبية، مهما كانت المؤامرات، أيا كان مصدرها ومهما بلغت أساليب القمع من الشراسة والتحدى والوحشية.

انني أكذب كل الشائعات المفرضة التي استهدفتني شخصا تكذيبا قاطعا وأضع أصحابها أمام مسؤولياتهم.

محمد البصري

٣ فبراير ١٩٨٠

عن المضايقات اليومية كمحاصرة المقرات النقابية، ومنع تجمعات شرعية، ومحاولة ارهاب المناضلين ومنعهم من ممارسة حقوقهم النقابية والديموقراطية.

وتتزوج هاتين الهجمتين ضد العمال والفلاحين، مع ما تتعرض له الحركة الطلابية من هجمات مماثلة، تجلت على الخصوص في اعتقال عشرات الطلبة في كل من فاس والرباط والدار البيضاء، وتقديمهم للمحاكمات الصورية، بدعوى "المس بالامن الداخلي"، وفي الهجومات العنيفة التي تمت ضد كلية الحقوق بالدار البيضاء والمعهد العالي للتجارة ومعهد الرياضة، وما ترتب عن ذلك من اصابة الطالبات والطلبة جسديا، ومنعهم من ممارسة حقهم في التجمع والتنظيم النقابي، ثم اغلاق عدد من الكليات والمعاهد بقرارات جائرة، تدل على مدى اهتمام النظام بالمشاكل التعليمية ببلادنا...

وتأخذ هذه الحملة القمعية الشاملة الموجهة ضد الفلاحين والعمال والطلبة طابعها السياسي الواضح عندما تستهدف المناضلين التقدميين في مختلف الاقاليم، وتمتد لجمعية حقوق الانسان نفسها، لتؤكد كيف يفهم النظام هذه الحقوق وأي اهتمام يعيره للانسان المغربي وطموحاته الديموقراطية.

ان هذه الوقائع، في حقيقتها الاولى العارية، تعبر لوحدها على السياسة الحقيقية التي ينفجها النظام

تتعرض بلادنا، على يد النظام وأجهزته، لحملة قمعية تكاد تشمل كل القطاعات الاجتماعية.

لقد دشنت هذه الحملة بالاجراءات التعسفية اللاانسانية التي اتخذت في حق الفلاحين باقليم بني ملال، لمرجد مطالبتهم بحقوقهم في الارض سلبها منهم السماسرة المحميين بالسلطة وأعوانها. لمجرد المطالبة بحق مشروع هوجم الفلاحون بوسائل العنف المعتادة، واعتقل ما لا يقل عن ١٨٠ منهم، بعد أن أصيب العديد بجراح، ثم لفقت محاكمة أصدرت، زورا، أحكاما بثلاث سنوات سجن نافذة في حق أربعة فلاحين، وستان نافذة في حق ١١، و ستة أشهر موقوفة التنفيذ في حق ١٣ آخرين...

وجاءت هذه الاجراءات التي استهدفت الفلاحين، في أعقاب القمع الاقتصادي والاجتماعي المستمر الذي تتعرض له الطبقة العاملة، كما تجلى في اعتقال ومحاكمة العديد من المناضلين النقابيين، وطردهم المئات منهم من شغلهم وحرمانهم من لقمة عيش عائلاتهم، وذلك بتحدى كامل حتى للقوانين الشبه استعمارية التي لا زالت سائدة، والاصرار على القمع الاقتصادي بتجاهل ومواجهة أبسط المطالب المشروعة، كما هو الشأن بالنسبة للاضراب البطولي الذي يخوضه، بتبات وحزم ومسؤولية، عمال الفوسفات بخريبكة، هذا فضلا

ماذا يحضر من جديد للصحراء المغربية؟

لطبقتة الطفيلية تسلب وتنهب كما
تشاء تحت تغطية "الاجماع الوطني"،
ولاجهزته القمعية - وما أكثر تصنيفاتها
وتخصصاتها - تسلط القمع المنهجي
على سائر المناضلين الديموقراطيين
بدعوى الحفاظ على "السلم
الاجتماعي" الضروري لتحقيق الوحدة
الترابية...

واقبال النظام من جديد على
المساومة، تحت اشراف الامبريالية
وبايغاز منها، لا يشكل بادرة غريبة
من نوعها، بل يندرج في سياق ماتم
من تقسيم وتفويت للسيادة تارة،
وتناسي وتخلي عن اجزاء من التراب
الوطني - سبتة ومليلية والجزر
الجعفرية - تارة أخرى، فضلا عن
تجاهل القضية الوطنية بكاملها ازيد
من عشرين سنة.

والامبريالية الامريكية - وجيبها
السعودي - لا تفاجئنا هي الاخرى
بمبادراتها الاخيرة. فلقد اتسم موقفها
باستمرار بالغموض والتأرجح ما بين
خدمة مصالحها الاقتصادية مع الجزائر،
والحفاظ على علاقات "التحالف
التاريخي" مع النظام المغربي.
لا غرابة اذن، اذا ما رايناها اليوم
تبذل قصارى الجهود لايجاد "التسوية
الملائمة"، عليها تحافظ على الفوز في
الواجهتين: الاقتصادية اولا،
والاستراتيجية السياسية ثانيا، علما
بان الاول فيه ما يكمل الثاني لتشكيل
استراتيجية منسقة بالنسبة للمنطقة،
رغم تناقضاتها البراغماتية الظاهرية.
اما الشعب المغربي الطامح الى
تحقيق سيادته الوطنية الكاملة
- والمسلوبة منه سيادته الشعبية
نتيجة هيمنة الحكم المطلق - فان
مصالحه تبقى بطبيعة الحال في
الطرف المعاكس والمناقض لكل هذه
المساومات والخطط الدخيلة. وهو
لا يرضى التنازل على أبسط حقوقه،
وبالتالي فان مخططي ومنفذى الطبخة
الجديدة المرتقبة، يتحملون لوحدهم
مسؤوليتها. ■

الملك للسعودية، قد سبقتها زيارة
نفس مساعد وزير الخارجية الامريكي
في شؤن الشرق الاوسط، والذي
استقبل من طرف الملك بمراكش بعد
عودته مباشرة من الرياض.

- الاجتماع المقبل الذي سيعقده
السفراء الامريكيين ببلدان المغرب
العربي في مدريد لتدارس حل
يقترحونه على ادارتهم.

اما محتوى هذه اللقاءات
والمشاورات، فيبقى بطبيعة الحال
مجهولا غامضا بالنسبة لجماهيرنا
الشعبية، اذ ليس من طبيعة النظام
أن يشركها في اتخاذ القرارات التي
تهم مصيرها، ولا حتى اخبارها بما
يدور حول هذا المصير. وهو الذي
أصر على الاستمرار في معالجة القضية
الوطنية بنفس المفهوم والخطط التي
انطلق بها منذ البداية: أي بمقياس
دعم وتقوية أوضاعه كنظام، والحفاظ
على علاقاته المصيرية مع حلفائه
الامبرياليين، وبالتالي سجن كل
القضية في اطار المساومة مع هؤلاء
بما فيه خدمة لمصالحهم. وهذا ما
أدى به طوال هذه الفترة الى الامساك
بالحبلين: حبل "الوطنية" التي
يتظاهر بها داخليا سعيا وراء كسب
الشعبية المفقودة والتكفير عن الماضي
الحافل بالتخاذل والتواطؤ مع
القوات الاجنبية، وحبل اللاوطنية،
والتبعية والخضوع لاستراتيجية وسياسة
الدوائر الاستعمارية، واطلاق العنان

في اطار ما يطبخ من مساومات
حول مصير الصحراء المغربية، أجريت
مؤخرا عدة لقاءات ومشاورات في
أعلى مستوى، كما سجلت عدة مواقف
وتصريحات تبشر "بالحل السلمي"
المرتقب، وقرب انتهاء "النزاع بين
الاطراف المعنية"... ومن أهم هذه
التحركات نذكر:

- زيارة كارلتون كون مدير
"ادارة شمال افريقيا" في وزارة
الخارجية الامريكية لكل من تونس
وموريطانيا والمغرب والجزائر، والتي
"صادفت" زيارة أندريه يونغ للجزائر
التي تميزت بتصريحات بشأن بيع
الاسلحة الامريكية للمغرب "خطأ"،
ومحاولاته في الاقناع على أن هذه
الاسلحة "يجب أن تساعد المغرب
على فتح مفاوضات بهدف ايجاد
حل سلمي لنزاع الصحراء". وهذا
ما اكده ايضا مساعد وزير الخارجية
الامريكية في شؤن الشرق الاوسط
حين قال: "هناك امكانية التحرك
قريبا نحو اجراء مفاوضات لتسوية
مشكلة الصحراء الغربية".

- زيارة ملك المغرب للسعودية،
والتي جاءت عقب سلسلة من
الاتصالات بين الوزير الجزائري الطالب
الابراهيمي ومستشاري الملك ومنهم
على الخصوص رضى كديرة، والتي
تطلبت طائرة عسكرية خاصة لنقل
المتشاورين بين الرباط والجزائر
العاصمة. والجدير بالذكر أن زيارة

مازلة السياسة الاقتصادية للربعية

يعاني اقتصاد بلادنا من أزمة هيكلية، تعود جذورها وأسبابها العميقة الى السياسة اللاشعبية التي ينفجها النظام القائم، والاختيارات الجوهرية التي اختارها سبيلا لتكريس اغتناء حفنة من المستغلين واغراقهم في الترف والبدخ، وفي نفس الوقت ربط كل مرافق الاقتصاد الوطني بالمصالح الاجنبية وتسخيرها لخدمة هذه المصالح، ضدا عن طموحات جماهيرنا الكادحة التي يزداد تفكيرها وتدهور أحوالها المعيشية. واذا كانت هذه الازمة قد طبعت تطور البلاد منذ الاستقلال الشكلي، فانها تعرف منذ الثلاث سنوات الاخيرة مستوى من الحدة والتفاقم لم يسبق له مثيل، كانعكاس لاستيراد أزمة الرأسمال الدولي نفسه كضريبة للتبعية، فضلا عن مظاهر الازمة الداخلية المستمرة. وهكذا تراجعت نسبة الزيادة في الانتاج من ١٠ ٪ سنة ١٩٧٦ الى ٥ ٪ سنة ١٩٧٧، وانتقل العجز في الميزان التجاري من ٢ الى ٨ مليار درهم. أما الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية التي كانت سنة ١٩٧٦ بنسبة ٨٥٨ ٪. فلقد أصبحت بنسبة ١٢٠٥٢ ٪، بينما ارتفعت أسعار المبيعات بالجملة بنسبة ١٥٠٥٩ ٪، مما أدى الى انخفاض باهض في القدرة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية، خاصة أن الزيادة في الاسعار مست بالاساس المواد الغذائية الضرورية.

وسجل قطاع المناجم، الذي يحتل مركزا أساسيا في الاقتصاد المغربي تراجعا خطيرا، نتيجة انهيار الاسعار في السوق العالمية، ومما أدى الى اغلاق بعض المناجم. ولقد جاء خطاب الملك، يوم

٦ يونيو ١٩٧٨، والذي قدم خلاله "التصميم الثلاثي" الجديد، ليعترف رسميا بالوضع الاقتصادي الخطيرة التي أدت اليها السياسة اللاشعبية الراهنة، والفوارق الطبقيّة الشاسعة التي ولدتها، وليحاول في نفس الوقت تبرير هذه الأوضاع وإيجاد مناخ نفسي "درامي" لتمرير السياسة التعسفية الجديدة، التي لا تأتي في النهاية بأى علاج، بل لم تعمل الا على تكريس الازمة، والسقوط في التناقض الصارخ مع نفسها... فجوهر "التصميم الثلاثي" يركز على ضرورة تحقيق وقفة في الاقتصاد الوطني بحجة أن نموا سريعا سيزيد في الديون والتبعية للخارج. ومن تم ضرورة نهج سياسة تقشفية صارمة، وتخفيض الواردات بنسبة ٢٠ ٪. بمنع استيراد البضائع من الخارج، وتشجيع السياحة لجلب العملة الصعبة.

وتناقض هذه السياسة الرسمية مع نفسها، تناقض واضح. فالمرافق الحيوية للاقتصاد الوطني (من زراعة ومناجم وصناعة تحويلية) جعلها النظام تخدم أساسا مصالح السوق الخارجية، في حين أنه يريد لها أقل نشاطا خلال السنوات الثلاث من التصميم حتى لا تزيد في التبعية. وفي الوقت الذي عمل فيه على حرمان البلاد من صناعة وطنية تلبي الحاجيات الأساسية في التجهيز والتنمية، فإنه لا يريد استيراد التجهيزات والآلات من الخارج، ويريد في نفس الوقت تجديد التجهيزات والزيادة في مردوديتها... كيف يريد النظام تعويض النقص الكمي والنوعي في الاطر في الوقت الذي تهيمن فيه سياسة فوضوية، نخبوية

لا ديموقراطية على التدليم في مختلف مستوياته؟ كيف يمكنه تعويض مداخل الضريبة على الواردات، بالرغم من الزيادات الباهضة في الضرائب بدعوى التضامن الوطني؟

وفي الوقت الذي يدعي فيه النظام العمل على الحد من التبعية للخارج، ها هو يقترض في نفس السنة (١٩٧٨) ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار لدى مجموعة من الابنالك الاجنبية من بينها بنك أمريكا، وبنك مونريال، ويقترض ٥٦ مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي، وبما يعادل ٢٠٠ مليون دولار من اليابان...

فكان اذن من الطبيعي أن تأتي سنة ١٩٧٨، لتأكد استفحال الأوضاع الاقتصادية العامة، وتسجل نتائج تزيد سوءا على سوء. فلقد انخفضت مرة أخرى نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، انخفاضاً في مجموع الرأسمال الخام الثابت بنسبة ١٤ ٪. بينما استمر الميزان التجاري في العجز رغم تحسن ضئيل. وسجلت الميزانية العامة عجزاً قدره ٧ مليار درهم... أما ميزانية ١٩٧٩، فانها لم تعرف التوازن، رغم الضرائب الجديدة - تحت شعار "التضامن الوطني" - والتي ترتفع مداخيلها الى ٢٥٠ مليون درهم. فلقد ازدادت مصاريف التشغيل بنسبة ٢٠،٦ ٪، والديون العامة بنسبة ١٦،٩ ٪، في حين أن المداخيل لم ترتفع الا بنسبة ١٢،٦ ٪، وظلت في مجملها أضعف من مجموع المصاريف بنسبة ١٠،٠ ٪.

ولقد كان لسياسة التقشف المزعومة نتائج خطيرة على عدة مرافق حيوية، وفي مقدمتها قطاع

الأصلاح والمغامرة وجهاً لنفس العملة

تمميع التنظيم وضرب خلاياه وابقائه
على الشكل الجماهيري المفتوح الذي
يوفر "القوة الضاغطة" الضرورية
للمساومات والمفاوضات الغامضة...

ان المناضلين عندما يطرحون
التشبت بالاختيار الثوري لا يطرحون
سوى جوهر هذه القضايا الاساسية
والموضوعية - التي لا فائدة في
التغطية عنها بالذاتيات - والاختيار
الثوري بالنسبة اليهم ليس وحياً
منزلاً، بل مجرد نقاط ارتكاز شكلت
ما هو ايجابي ومتقدم فكراً وممارسة،
وجب الاعتماد عليها من أجل التطوير
والتعميق.

ويقولون : ان من يعارض
توجيهنا، يريد الخروج عن الشرعية
ويريد المغامرة. وهؤلاء المعارضين هم
المسؤولون أولاً وأخيراً عن كل
النكسات التي عرفها الحزب في هذا
المجال.

عجبا، كيف يمكن للمرء أن
يتنصل من مسؤولياته بلا حياء ولا
حرج، والادهى من ذلك أن يجد
الوسيلة لاصاقها بغيره. خاصة وأن
الوقائع والاحداث لا زالت حية في
الادهان، لم يمر عليها الا سنوات
معدودة.

بالامس فقط، كان بعض بيادق
الاصلاح حالياً، يصعدون فوق الطاولة
في تجمعات طلابية جماهيرية للاعلان
على أن الثورة المسلحة المغربية قد
انطلقت وأن لا خيار ثالث أمام الطلبة
المغاربة سوى مساندتها أو مساندة
الرجعية. بالامس فقط كان أقطاب
الاصلاح من الموجهين والمخططين
الاساسيين - ولا زالت الوثائق الخطية
والمسموعة شاهدة موجودة - سواءً
بالنسبة للتجارب الحزبية التي تتحمل

يقولون : اننا نحن هم حملة
الترات النضالي واستمرارية الفكر
الثوري، والشهيد المهدي منا والينا،
ونحن هم الشرعية الحزبية اما من
يعارض أو يناقش توجيهنا، فهو خارج
عن الشرعية وما عليه الا أن يبحث
عن اطار مناسب له، والا أرغمناه على
ذلك، ولنا الوسائل والحماية الكافية
لتنفيذ ما ندعي...

ان استمرارية الاختيار الثوري
لشهاد المهدي، ليست مسألة
مشخصة، ولا تكمن في اقامة الحفلات
التذكارية بين المناسبة والاخرى، بقدر
ما هي قضية فكر وممارسة. والاسئلة
الحقيقية والموضوعية المطروحة هي :
هل ممارسة أقطاب الاصلاح تجاه
القضية الوطنية، بالمبادرة بتقسيم
التراب الوطني وتزكية المساومات
الامبريالية الرجعية والدخول في
التحالفات مع الطبقة الاقطاعية
الرأسمالية... هل هذه الممارسات
تتناقض فعلاً مع الاختيار الثوري
أم لا؟ هل الموقف من "المسلسل
الديموقراطي" المزعوم، شكلاً ومضموناً،
ورفض الخروج من تجربة أجمع على
فشلها أغلبية المناضلين حتى على
مستوى الاجهزة المسؤولة - خاصة وهم
يتعرضون لاشرس الحملات القمعية
والتعسفية في ظل "المغرب الجديد" -
هل هذا يناقض الاختيار الثوري أم لا؟
هل تمت فعلاً الاستفادة من "الخطأ"
الثلاث " أم لا زالت أنصاف الحلول
المغلوطة مستمرة؟ هل تعملون فعلاً
على بناء الاداة الثورية بناءً تنظيمياً
محكماً، أم تسهرون باستمرار على

في العدد السابق، كنا قد أشرنا
الى الحملة المسعورة التي قام ويقوم
بها أقطاب التيار الاصلاحي ضد
المناضلين، تلك الحملة المشفوعة
بالاكاذيب والاشاعات المغرضة، التي
لم تهدأ حتى في أوج القمع المسلط
حالياً على الحركة النقابية، الطلابية
والعمالية، بل لم تزد سوى شراسة
ووقاحة. وكنا أيضاً، قد نبهنا الى
أن الهروب من النقاش الموضوعي
واللجوء الى أساليب الارهاب الفكري
- وأحياناً الجسدي - وأساليب
الذاتيات والتشخيصات والتنصل من
المسؤولية، أن هذا كله لا يخدم
أحداً، سوى أعداء الشعب المغربي،
خارجيين كانوا أم داخليين، ودخلاءً
كذلك. الا أن عناصر التخريب
والتشتيت ليس من طبيعتها أن تعرأى
اهتمام للمسؤولية الموضوعية،
واستمرت في حملتها تقدم الخدمات
لمن رأت فيه حليفها ضد المد الوطني
التقدمي الحقيقي...

اننا سوف لن ننساق في مثل
هذه الممارسات، وسنصر على الاستمرار
في أسلوب النقاش الموضوعي، والعمل
من أجل توضيح ما أضحى غامضاً في
تجربتنا الاتحادية، وما يستلزم
التوضيح في واقعها الراهن، ومستقبلها
القريب والبعيد.

الا أننا مع تصاعد الحملة
المسعورة، مضطرين للإجابة على
نقطتين أساسيتين، جعل منهما أقطاب
الاصلاح - وقطبهم الاول داخل
المكتب السياسي - عموداً فقرياً
لهجماتهم المستمرة.

كيف يمكن أن يصبح جهاز الوداديات البوليسي ديمقراطياً؟

طلعت علينا مؤخراً بعض
المواقف الغريبة، تدعو الى العمل
داخل "الوداديات"، واعتبارها اطاراً
ينقصه فقط شيء من الديمقراطية
والهيكلية...

فعلاً انه مدعش وغريب، بل
ومخجل، أن يصدر هذا الموقف من
بعض من يدعي الوطنية والتقدمية،
من بعض "الاتحاديين" على وجه
التحديد.

ان مقترحي حل "اعادة هيكلة
الوداديات" بما يمنحها "قوة
التصديق"، قد يجهلون أو يتجاهلون
عمق الاهداف التي خلق من أجلها
هذا الجهاز، والشهرة السيئة التي
اكتسبها داخل الجالية المغربية وفي
الاعواسد الاجنبية الديمقراطية
والتقدمية، فلنذكرهم ببعض
البديهيّات.

لقد أعلن عن تأسيس
الوداديات، ليس في ربيع ٧٤، وانما
في صيف ٧٣. أي في ظروف كانت
تعيش فيها بلادنا حملة قمعية من
أشرس ما يكون، مسّت مختلف الفئات
الشعبية، وقواها المناضلة. وقد جاءت
مبادرة النظام هذه، نتيجة رعبه من
الانخراط المتزايد لعمالنا المهاجرين
في معمران النضال، وقد سهر النظام
بجميع الوسائل المتوفرة لديه (والكل
يعرف كثرتها)، على شراء حفنة من
منعدي الضمائر (سماسرة القنصليات
والسفارات، تجار كبار... الخ)،
مؤطرين من طرف أجهزة البوليس
السري. وقد حرص رئيس الدولة
بنفسه، على استقبال كمشة البيادق
التي اختلقتها أجهزته، وطبلت بها
الاذاعة والتلفزة...

اذن، لقد كان واضحاً منذ
البداية، خلفية النظام من وراء هذه
المناورة. ان النظام لم تكن له في
يوم من الايام نية الاهتمام بأوضاع
عمالنا المهاجرين، وهو الذي صدرهم
كلحوم بشرية ليعودوا له بالعملة
الصعبة. وما علينا الا أن نشاهد
الحالة المعمولة للمهاجرين من أجل
أبسط القضايا الادارية في القنصليات
وما يقاسونه من محن في الديوانات
... الخ، ان ما كان يهم النظام من
وراء خلق ما سمي بوداديات التجار
والعمال هو تأطير الجالية المغربية في
الخارج، ورصد كل تحرك نضالي
وسطها.

ولقد انفضح هذا الدور مباشرة
بعد خلق هذا الجهاز البوليسي،
بحيث اشتدت مضايقة العمال العائدين
الى الوطن بمناسبة العطل الصيفية،
فعلى سبيل المثال، ألقى القبض على
أزيد من ثمانين عاملاً مهاجراً خلال
صيف ٧٤، لا شيء، الا لانهم
مناضلين نقابيين بفرنسا، بعد أن
فشى بهم بيادق الودادية الذين
يرفعون التقارير الى البوليس. بل
وصل الحد في بعض الاحيان أن عناصر
الودادية، لتصفية حسابات شخصية،
يفشون بمواطنين أبرياء، ليلقى
عليهم القبض. وفي أحد اجتماعات
الودادية، قام بعض المواطنين الشرفاء
الذين تم تغليطهم في البداية، قاموا
بفضح هذا الدور البوليسي الذي
تقوم به "الوداديات".

ان كل المهاجرين يعلمون
عمليات الابتزاز التي كان يقوم بها
أعوان الودادية، حيث كانوا يجبرون
المهاجرين على أخذ بطائق الانخراط

وذلك بتهديدهم بالوعد والوعيد
عند عودتهم الى المغرب. وفي بعض
المعامل، كسيمكا وسيطروين وبيجوكان
يفرض على أي عامل مغربي يطلب
العمل بها، على أن يأخذ انخراط
مقترن، في "الودادية" والنقابة
الفاشية المعروفة السي، ايص، ايل،
سابقا السي، ايف، تي. كما انفضح
منذ البداية كذلك زيف الدعاية
"الودادية" حول مساعدة العمال في
الحصول على قطع أرضية، وقد مزق
العديد من المهاجرين الذين غلطتهم
هذه الدعاية، أوراق انخراطهم في
الودادية.

ان مساوئ هذا الجهاز
البوليسي كثيرة وكثيرة، واحصاؤها
سوف يتطلب عدة صفحات، وقد تم
كشفها وفضحها في عديد من
المناسبات، وبفضل وعي العمال
المهاجرين، ويقظة التنظيمات المغربية
المتواجدة في المهجر، وتضافر جهودها
مع الهيئات والمنظمات الاجنبية
التقدمية والديموقراطية، تم عزل
الوداديات ودحرها في غير ما منطقة.
ان حيلة اخراج هذا الوليد الميت من
جديد لن تنطلي على أحد. فكيف
يمكن لأصحاب هذه "الفكرة" أن
يقنعوا المهاجرين بأن الوداديات اطار
صالح للصهر على أوضاعهم، وحل
مشاكلهم، وهم الذين قاصوا الويلات
من تصرفات بيادقها؟ وكيف سيقنعوا
منظمات الهجرة، والتنظيمات السياسية
والنقابية أن جهازاً بوليسياً مثل هذا
يمكن تغييره؟ وهل سيبتلع مناضلو
الاتحاد الاشتراكي في الخارج هذه
الافعى المقدمة لهم من طرف بعض
المجتهدين في التنظير والتبرير؟...
ان هؤلاء عندما يطرحون هذه
التصورات الملغومة بالنسبة للوداديات،
ينسجمون في الحقيقة مع ما يطرحونه
بشكل شامل بالنسبة للاوضاع القائمة
داخل الوطن. وحتى ينسجمون تمام
الانسجام فلم لا يعملون على "دمقرطة"
وزارة الداخلية أيضاً؟...

الردة اليمنية في الوطن العربي وآفاق مواجبتها

في الوقت الحاضر تجتاح الوطن العربي ردة يمينية لم يسبق لها مثيل . وقبل سنوات فقط، كان الوطن الكبير ينفور بالنشاط ويغلي بالتغييرات السياسية التقدمية، وكانت أرضه ساحة لمعركة تاريخية هائلة - احتدمت في أعقاب الشقوق المفجعة لفلسطين في أحضان الحركة الصهيونية - وظلت مستمرة دون انقطاع حتى أوائل السبعينات، حيث أخذ اتجاه الحركة التحررية والثورية الصاعدة يأخذ منحى آخر، منحدرًا ومتراجعًا، ويدخل مرحلة من الجزر بعد أن سادت مرحلة المد والتقدم .

وخلال هذه الفترة الايجابية التي استمرت أزيد من عشرين سنة، صعدت إلى سطح الحياة السياسية طبقات وفئات اجتماعية، وأفكار واتجاهات سياسية، وبرزت على الواجهة قيادات جديدة، بعد أن أسقط الصراع العربي - الصهيوني، في مشرق الوطن العربي حلف الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية المحمية بالاستعمار التقليدي، ثم بالامبريالية الهاجمة من بعده . وكان جوهر هذه الأفكار والاتجاهات السياسية يركز حول ضرورة تحرير الوطن العربي من النفوذ الخارجي، وحتمية توحيده، ولزوم ايصاله إلى شكل جديد من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لم يلبث أن وجد تعبيرًا متكافئًا معه في شعار "بناء الاشتراكية" . ومع تباين منبث وطريقة نشوء هذه القوى الجديدة بتباين ظروفها المحلية وأوضاعها الخاصة، فإنها التقت عند هذه الشعارات الكبيرة الثلاث : وحدة الوطن العربي، وتحريره من الاستعمار والصهيونية وحليفتهما الرجعية المحلية، والسير به نحو الاشتراكية . . .

وإذا كان قد حدث تباين في تبلور هذه الشعارات وبالتالي في وعيها جماهيريًا من قبل الطليعة السياسية المنظمة، فإنها كانت متضمنة لآمال الجماهير وطموحاتها وموجهة لمناهج عمل القوى الجديدة الكبرى التي برزت إلى ساحة الفعل السياسي . وعلى وجه الاجمال يمكن القول : أن هذه القوى أو غالبيتها (الناصرية، حركة البعث العربي الاشتراكي، الحركة الوطنية في المغرب العربي) قد تبنت على الصعيد الداخلي برنامجا اجتماعيا واقتصاديا مغايرا للتطور البورجوازي التقليدي كما عرفه التاريخ الاوربي، وأنها ذات منشأ فلاحى بالأصل، امتزج جمهورها بالجمهور البورجوازي الصغير والمتوسط في المدن، ليشكل قوة شعبية هائلة ذات برنامج واضح العداء للاقطاع والاستعمار، وان كانت لم تمتلك خطة عمل قادرة على ايصاله إلى الاشتراكية برغم وضوح قصده الاشتراكي كهدف نهائي .

هذه القوى آمنت ايمانا عميقا بتحديث مجتمعاتها، بواسطة تطور يختلف عن التطور الرأسمالي الاوربي الكلاسيكي، ونجحت في التصدي لبعض المهمات الاساسية للثورة الوطنية المعادية للامبريالية، وان كانت لم تحل في أي قطر عربي هذه المهمات حلا جذريا، سواء بسبب فصلها عن أفقها الاشتراكي والتصدي لها بالتالي كمهمات قائمة بذاتها - اصلاح زراعي يفتت الملكية ولا يعيد تجميعها لانه لا يرى البعد الاشتراكي لحل المسألة الزراعية، على سبيل المثال - أو بسبب المصالح الاجتماعية التي تبنتها وناضلت من أجلها، وهي مصالح قادت إلى امساك العصا من منتصفها، وإلى سياسة توازنات اجتماعية دقيقة، لم تلبث أن اختلت وانهارت تماما بضربة خارجية سددها لها العدو الامبريالي - الصهيوني، المتحالف مع الرجعية العربية في المشرق العربي، وذلك في حرب ١٩٦٧ .

الا أن هذه السياسات الوسطية التي مكنت شريحة واسعة من الجهاز الاداري والعسكري، أي من جهاز الدولة، من مراكمة ثروات واقامة علاقات مع البورجوازية المحلية (التجارية والزراعية والعقارية) ما كانت لتستطيع الصمود إلى الابد، لان هذه البورجوازية الصاعدة التي أخذت تمتص فائض قيمة اجتماعي هائل، ما عادت قابلة بها، وانتظرت الفرصة السانحة للخلاص منها، وساعدها على ذلك انفكك الشعب من حول هذه السياسة، ويأسه منها بعد أن رأى بأم عينه كيف تذهب جهوده سدى، وفقد الثقة بوضع يترك له الكلام المعسول ولسواه الثروات، ويقدم له الوعود ولغيره الرفه الحقيقي . . .

هذه الشريحة، التي اتسعت بدفع من نشاطها الاقتصادي والسياسي حتى صارت طبقة كاملة، تسيطر على المراكز الحساسة في جهاز الدولة - وخاصة في الجيش وأجهزة القمع والادارة - لم تعد تطيق صبرا على السياسة الوسطية، لانها أصبحت ترى فيها وقوفا في منتصف الطريق في مسألة تطور رأسمالية الدولة ورأسماليي الدولة، كما ترى فيها روابط خارجية محرجة مع حركة التحرر الوطني والقومي ومع بلدان المعسكر الاشتراكي . مع أن هذه الروابط

فما هي قواه، وما هي سماته وأهدافه، وما هي علاقاته بالامبريالية واسرائيل، وكيف يتصور مستقبل الوطن العربي ويعمل له ؟

قوى التطور الرجعي في الوطن العربي

لا بد من التمييز بين نوعين من القوى العربية الحاكمة الان : القوى التي حاولت العمل على التخلص من المجتمع العربي التقليدي في الداخل، ومن الهيمنة الخارجية، وتلك التي اصطلح على تسميتها بالقوى الرجعية التقليدية، التي تحكم بلدان كالسعودية وبلدان الخليج والمغرب .

والحقيقة أن النوع الاول من الحكام، أو من الانظمة الحاكمة يحتوى على مراتب وفئات :

— فهناك بلدان وصلت الى حكمها فئات وشرائح اجتماعية وسطى، لا تزال مستمرة في حكمها وفق استراتيجية قوامها الحرية والوحدة والاشتراكية كأهداف عليا للحركة التحررية العربية كما عرفناها منذ مرحلة الاربعينيات من هذا القرن .

— وهناك بلدان ارتدت القوى التي كانت تسعى لتحديث فيها تحت هذه الاهداف العامة عن هذه الاستراتيجية، وأخذت تفتش عن سبل أخرى للحكم ولادارة الاجتماعية، تمتاز بالتركيز على الاساليب الذرائعية — النفعية، وباضاعاف دور العامل المعنوي والايديولوجي للجماهير، ان في رسم سياستها أو في تنفيذها .

— وهناك أخيراً فئة ثالثة عملت لاحداث التحول الى المجتمع العصري عن طريق النموذج الرأسمالي في التنمية .

وهذه النماذج الثلاث تعاني كلها من حالة الازمة العربية الراهنة والشاملة . فالنموذج الاول عجز حتى الان عن جعل طريقه في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بديلاً جذرياً للنموذج التقليدي القائم، أو الرأسمالي المقترح، وانتقلت بلدانه بعد حرب ١٩٦٧، من حالة الهجوم الى طور الدفاع، ولم تجد بداً من الانكفاء على نفسها واتخاذ مواقع اقليمية هدفها الحفاظ على سلطة القوى والطبقات الحاكمة . الا أن هذه السلطة لم تجد الحماية لنفسها في التقوقع الحاصل، اذ تطورت بداخلها قوى بورجوازية الدولة التي ذكرناها سابقاً، وأخذت تدفعها نحو موقف مناقض لمصالح الجماهير الشعبية بصفة متزايدة، داخليا وخارجيا، وموقف "الوسطية" الذي قلنا أنه كان السبب في الهزيمة المفجعة التي حلت بحركة التحرير العربية . . .

أما النموذج الثاني فقد قطع خطوات طويلة على طريق التقهقر أمام القوى الرجعية التقليدية العربية، حتى صار هو نفسه ركناً أساسياً من أركان التطور الرجعي وسندا للانظمة التقليدية، بعد أن ثاب عن ماضيه الثوري في

أضحت دون وظيفة وفقدت غايتها، وصارت ديكورا ثقيلًا يجره ممثلوا البورجوازية الجديدة وراءهم حيثما وأيما رحلوا، ويحسبه العالم الرأسمالي أحد الالتزامات التي تهدد علاقاته بهم، ويطالبهم بالخلاص منه .

عندما سددت حرب ٦٧ ضربة خارجية قاصمة لهذه السياسة، كانت القوى البورجوازية الجديدة، التي حولت سلطة البورجوازية الصغيرة ذات المنشأ الفلاحي الى أداة في يدها، بعد أن حولت الفئات البورجوازية الصغيرة الحاكمة من حملة للسلطة الى أدوات لها، قد قلبت ميزان القوى لصالحها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ودخلت مرحلة تصفية الاتجاهات والرموز المرتبطة بالعهد السابق، عهد ما قبل ١٩٦٧، لتسقط السلطة بعد ذلك في يدها، لتنفرد بها دون منازع أو منافس .

ولكن سقوط هذه السياسة، وتصفية وجهها ورموزها، لم يكن مجرد تغيير خط سياسي بآخر، وتبديل وجوه بأخرى بل كان ايذاناً بانتهاء عهد عربي كامل، وموئشراً الى اجهاض المحاولات السياسية والاجتماعية التي قامت بها الطبقة البورجوازية الصغيرة لاحداث التغيير في الحياة السياسية والاجتماعية للامة العربية أو لبعض دولها، ودليلاً على تعثر المرحلة الثانية من حركة التحرر العربي التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية كبديل للمرحلة السابقة لها، أي المرحلة التي قادها الاقطاع والبورجوازية بعد الحرب العالمية الاولى ومنذ مطلع القرن العشرين، ضد الاتراك أولاً ثم ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والاسباني والايطالي بعد ذلك .

لقد آلت الحركة التحررية لما بعد الحرب الثانية الى ما يشبه ما وصلت اليه الحركة الاولى : الى التصالح مع الاوضاع القائمة أحياناً، والدفاع عنها والانضواء تحت الهيمنة الخارجية أحياناً أخرى والى اعتبار الوجود الصهيوني في فلسطين أمراً واقعاً لا سبيل الى الطعن بجدارته .

لقد طويت صفحة من صفحات المد الثوري العربي، وبدأت صفحة جديدة من صفحات الجزر الرجعي، ساعد عليه غياب دور الجماهير السياسي المنظم في غالبية البلدان التي شهدت حركة الصعود الثوري، وتغيب هذا الدور عن عمد من قبل بعض القيادات السياسية التي كانت تلاقي الحركة الشعبية في منتصف الطريق، لا لتطورها وتدفعها الى الامام، بل لتعمل على احتوائها وحصرها باستمرار . كما ساعدت تلك الطريقة الفوقية والبيروقراطية في التعامل مع التنظيمات السياسية القائمة، ومع الحركة الجماهيرية عموماً، وهي طريقة شلت هذه القوى، وحطمت قدراتها الى حد، ووضعتها في سياق الهبوط والانحدار السياسي، لانها جردتها من برنامجها المستقل أولاً، ثم من شخصيتها السياسية والتنظيمية المستقلة ثانياً، وحرمتها من الحق بالاشتراك في تقرير مصير أوطانها السياسي ثالثاً .

في مثل هذه الشروط المناسبة بدأ التطور الرجعي،

موضوع الامبريالية، وفي موقفه من الرجعية داخل أقطاره وفي الوطن العربي، وتراجع عن طموحاته الوحدوية.

وقد بدأت هذه القوى تراجعها بعد فاجعة ٦٧، التي كان يجب أن تدفع بها الى استنتاج درس أساسي حول العلاقة مع الامبريالية، يتلخص في ضرورة حسم الصراع معها حسما كاملا ناجزا على المستويين العربي والداخلي، لانه لا يحتمل الحلول الوسطى. فاذا بها تستنتج العكس، وترتمي في أحضان العدوان الخارجي وقوى الامبريالية المساندة له، وترتد عن ماضيها الوطني والقومي المعادي للامبريالية، بل وتخوض معركة تصفية القوى التي تذكرها، داخل وخارج بلادها، بهذا الماضي، أو التي تمثله، خالقة بذلك الشروط المطلوبة للعودة عن المعركة مع الامبريالية.

ولقد أدلجت هذه القوى عودتها هذه، وارتدادها ذاك بأفكار تقول: ان المتغيرات الدولية قد جعلت المعركة مع الامبريالية تتم لصالح الشيوعية، ولهذا فان الحياد يقتضيها أن لا نخوض معارك مع أحد. كما قالت: ان محاولات التحديث التي كان سابقوها يقومون بها كانت تتم بروح الانحياز للاشتراكية، التي تتعارض مع التقاليد والاصالة، وبالتالي فان التحديث كان يقوم على تدمير الشخصية التاريخية للامة، بينما تقتضي الاصالة أن نفتش عن محاولات أخرى للتحديث تبقي على الشخصية الحضارية لشعب، وتقيه في الوقت نفسه الاغتراب عن ذاته...

تحت تغطية مثل هذه المقولات، شرعت القوى المرتدة في مسيرتها التراجعية والتقهرية مدعية أنها لن تتراجع عن التحديث نفسه، ولكن عن أساليبه الديكتاتورية المفروضة، وعن الارتباطات الداخلية والعربية التي ستفقد البلد استقلالها حيال البلدان التي ترك أمر وضع عملية التحديث تحت اشرافها.

والحقيقة أن هذه الشعارات والحجج لم تكن سوى كذب ايديولوجي بالمعنى الفظيع للكلمة. لان الذين ضربوا عملية التحديث السابقة باسم الاصالة والاستقلال، لم يلبثوا أن داسوا أصالة بلادهم وشعبهم، حين فرطوا في استقلالها، ووافقوا على وضع أقسام واسعة من أقطارهم تحت وصاية الولايات المتحدة الامريكية، ثم أعلنوا استعدادهم للتعايش الايجابي مع اسرائيل واحتلالها لفلسطين، ثم تحولوا الى مجرد موظفين سامين للامبريالية، قبل أن يضعوا مقدرات بلادهم الاقتصادية والسياسية بيديها، سواء عن طريق ما سمي بالانفتاح الاقتصادي، أو بالتأكيد على أنها تملك ٩٩،٩٩٪ من أوراق الحل "للنزاع" العربي الاسرائيلي، وما تلى ذلك من مواقف خيانية جليلة...

ونظرا للوزن الكبير الذي يحتله هذا الاتجاه السياسي في الحياة العربية المعاصرة، وللوزن التاريخي الذي كان للحركة التي نبع منها، فان صعوده يعادل في الواقع الارتداد التدريجي عن حركة الثورة العربية، كما عرفناها خلال العقدين المنصرمين. وكما كانت الحركة السابقة ذات طابع شمولي، فان الارتداد أخذ طابعا شموليا أيضا، ولم يقف عند زاوية من الزوايا، أو جانب من جوانب

الرقعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وقد بلغ درجة يمكن معها القول أنه نجح في الغاء الحركة السياسية التقدمية السابقة له، خاصة على مستوى السلطة وعمل الدولة وأهداف جهازها، حتى لا يكاد المرء يشك أحيانا في أن سلطة أخرى كانت موجودة محله.

اننا لا نريد أن نناقش ظواهر هذا الارتداد وأسبابه بالتفصيل. لكننا نكتفي بالقول أن هزيمة ٦٧ قد دجنت بورجوازية الدولة وأقنعتها بأن مصير معاركها مع الامبريالية والصهيونية هو الهزيمة التامة، وبأن استمرار هذه المعارك يهدد ليس هذين الكيانين الخارجيين فحسب، بل يهدد مصالح بورجوازية الدولة أيضا، خاصة بعد انهيار أدوات الدولة، (وخاصة الجيش) في حرب ٦٧، واضطرار القيادة الى بناء جيش غالبية أبنائه من العمال والفلاحين والمثقفين، ومعظم ضباطه من هذه الاوساط، ومن غير المحترفين أي من المرتبطين مؤقتا بالمؤسسة العسكرية، وعموما بالوضع الجماهيري وبالحالة الشعبية.

منذ ذلك الوقت غدت المعركة مع الامبريالية والصهيونية تمثل خطرا داخليا، خاصة بعد أن تم احتلال تراب وطني في بعض بلدان المواجهة، وتحولت بذلك القضية الفلسطينية الى قضية داخلية بالنسبة اليها. وبما أن قرار التخلص من القضية الفلسطينية، بالمعنى الجديد، كان يعني قرار التخلص من المعركة مع الامبريالية، فان قادة الارتداد لم يلبثوا أن اتخذوا هذا القرار. وهذا أمر لا يفسر فقط منهجهم اللاحق حيال الصراع العربي - الاسرائيلي، وموقفهم من الامبريالية التي تحولت من عدو الى صديق ثم حليف، بل يفسر أيضا موقفهم من عملية التحديث السابقة التي استغلوا نقاط ضعفها ليزبحوها، وموقفهم من الرجعية التقليدية، وهنا بيت القصيد...

اننا لا نعتبر القوى والبلدان التي تمثل النموذج الاول من القوى الرجعية العربية، مع أنها تتأقلم مع الوضع العربي العام الذي يقتضيها تقديم تنازلات هنا وهناك، ولكننا نلفت النظر الى أن التراجعات غالبا ما تبدأ بتنازلات، بل أنها ليست سوى التنازلات مرفوعة الى مرتبة الخط العام. ان أمام هذه القوى فرصة ذهبية في النضال ضد التهافت الرجعي السائد، ولكنها تتحول أكثر فأكثر الى العجز أمامه، وتراجع عن سياستها السابقة حيال الطبقات والقوى والبلدان التي تمارسه، وهي سياسة كانت ذات منطلقات قومية، الى سياسة أخرى منطلقاتها الحفاظ على النظام القائم ضمن حدود قطرية معينة. وهذا يعني بداية احساس هذه القوى بوضعها الدفاعي الصعب، ويوحى بخوفها على نفسها، خاصة وأن التطور الاجتماعي الحاصل فيها الان يشبه كثيرا التطور الذي مهد للارتداد في الاقطار الاخرى...

أما قوى النموذج الثاني، وكذلك بلدان النموذج الثالث، فهي قد صارت تشكل الكتلة الرئيسية لقوى الرجعية العربية الجديدة، التي تتألف من القوى الرجعية التقليدية مضافا اليها قوى الارتداد عن حركة التحرر

بؤسها وصمتها، وما عاد بوسعها أن تتحمل مصيرها السابق ونمط حياتها الراهن. وكان طبيعياً أن تتحالف مع القوى المعادية للشيوعية عالمياً ومحلياً، علماً بتوقف هذا السرطان الثوري المستشري الذي يتهدد مصالحها ووجودها. فتحالفت مع الغرب ضد الطبقات الجديدة واعتبرت معركتها معها معركة حياة أو موت.

إلا أن هذه الرجعية لم تكن في مستوى من القوة يمكنها من القضاء على القوى الجديدة بضربة واحدة، ثم اتضح أنها عاجزة على القضاء عليها بأكثر من ضربة أيضاً، ثم تراكم حول القوى الجديدة من التأييد الشعبي ما جعلها تمثل خطراً جدياً على معادل الرجعية، خاصة وأن الجماهير المضطهدة في هذه البلدان ما كانت قانعة بقيادة الرجعية، ولا موافقة على نمط حكمها، وعلى علاقاتها الدولية والعربية، بل كانت ترى في القوى الجديدة سلطتها الشرعية، وإن كانت بشكل غير رسمي. وقد بلغ وضع الرجعية حداً من التفاقم دفعها إلى طلب العون من الإمبريالية الأمريكية، بحجة أن "الجزيرة العربية برمتها ستسقط في أيدي الكتلة الشيوعية إن لم تلجم الناصرية ويقضى عليها" وبما أن الرجعية كانت أعجز من أن تقوم بعملية القضاء على الناصرية، فإن إسرائيل كلفت بهذه المهمة، ونفذتها في عام ١٩٦٧ وما تلاه، على خير وجه.

كانت الهزيمة اذن هي الأساس الذي انطلقت منه السياسة الجديدة، فالعدوان أزاح من وجه الرجعية القوى السياسية التي أنهكتها بمعارك متصلة منذ أواسط الخمسينات، وأدى إلى تشتت وتفكيت الحركات الجماهيرية لأنه أطاح بمراكز قياداتها وبطلانها السياسية، وأعاد للإمبريالية الفرصة لتسترد هيمنتها على الوطن العربي من جديد، ولترتبه هذه المرة، لسنوات طويلة، دون خوف من رد فعل سريع.

إن الوضع الذي قام على منع الجماهير من الانتظام في حركة سياسية منظمة، والذي حال دون تبلور تعبيراتها السياسية إلى جانب التعبير الرسمي السائد، مضافاً إليه انهيار الأدوات والمراكز والقوى السياسية الحاكمة في أعقاب هزيمة ٦٧، مكن قوى التحالف الرجعي الجديد من أن تعمل باطمئنان، ومنحها اليقين بأن ميزان القوى لم يعد متوازناً بينها وبين الحركة الثورية العربية بتصنيفاتها وألوانها المختلفة، بل مال لصالحها ميلاناً شديداً، لأن في إحدى كفتيه الإمبريالية + الرجعية التقليدية + الرجعية الجديدة المرتدة عن حركة التحرر القومي العربي + الميل الصهيوني المتزايد لقبول هذا التحالف ودعاه والاشتراك النشط فيه، وفي الكفة الأخرى حركة سياسية مهزومة وجماهير مفتتة، وتجربة في السياسة والحكم مآلها أكبر من حسناتها وسيئاتها أكثر من مزاياها. ولقد دفع هذا الوضع القوى الداخلة في التحالف الجديد إلى سلوك سبيلين:

— الأول خلق ظروف داخلية (محلية وعربية) تحول دون تبدل ميزان القوى من جديد لصالح حركة

الوطني والقومي العربي، التي عرفت أمتنا منذ الأربعينيات، وخاصة بعد هزيمة ٤٨ في فلسطين. وقوى الارتداد لا تقف عند حزب معين، أو عند حركة معينة، بل هي تشكل في مناطق معينة أقسام من هذا الحزب أو هذه الحركة، في حين تشمل في مناطق أخرى الحزب بكامله، وخاصة على صعيده القيادي الأعلى، وعلى صعيد خطه السياسي ومصالحه الغالبة. لكن المفجع في الوضع الجديد هو أن القوى التي قادت الحركة السياسية العربية ضد القوى التقليدية الرجعية، قد صفيت مواقعها إلى حد كبير على يد قوى نبتت بداخلها، بعد وصولها إلى السلطة كوريثة لها وكموصلة لخطها. ثم لم تلبث أن تصالحت مع القوى الرجعية التقليدية، وتبنت وجهات نظرها في عديد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية، واستجابت للأفكار التي كانت للرجعية حول الوضع الداخلي في بلدانها، قبل أن تقيم معها نقاط ارتكاز اقتصادية وسياسية وعسكرية (أمنية) مشتركة وقد بلغ هذا التطور حداً من النمو يجعلنا نقول: إن الحركات الثورية العربية، والمشرقية منها خاصة، قد آلت إلى الوضع الذي تصدت لتغييره، بعد اندحارها على يد القوى المرتدة عليها من داخلها، وخاصة منها الناصرية في مصر. ولعله مما يلفت النظر أن اندحار هذه الحركات يتم في إطار اندحار عدد من الحركات والقوى السياسية الكبيرة في "العالم الثالث" التي كانت الجواب السياسي على الظاهرة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين، والتي نأت بأعباء النضال ضد الإمبريالية في وضعها الراهن وعجزت عن الوصول ببلدانها إلى شكل من أشكال الانتقال الاجتماعي والسياسي نحو مجتمع جديد.

سمات وأهداف التطور الجديد

نقطة الانطلاق في تحديد سمات التطور الجديد هي الحقيقة التي أوردناها سابقاً: إنها هزيمة قوى "التحديث" العربية، التي حدثت عام ١٩٦٧، وانتهت معها، تاريخياً ثم عملياً، مرحلة كاملة من العمل السياسي العربي. على أرضية هذه الهزيمة كان حتمياً أن تستفيد الرجعية العربية التقليدية مما حدث لأنه لم يوجد بديل ثوري حقيقي للانظمة المهزومة كما كان من الطبيعي أن تعمل الرجعية التقليدية على دعم جناح بورجوازية الدولة الصاعد المتداخل والمتحالف مع البورجوازية المحلية، المتحالفة هي الأخرى مع الإمبريالية الدولية، وأن تفتح له ذراعيها وتعمل على احتوائه.

الحقيقة أن معركة الرجعية التقليدية العربية مع السياسة العربية المعادية للرأسمالية العالمية، والمصادمة للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة هي معركة قديمة بدأت في أواسط الخمسينات، ولم تنته حتى الآن. وكانت الرجعية العربية تعتبر ممثلي هذه السياسة ممثلين لشكل من أشكال "الشيوعية المحلية"، ورفضت أن تنظر إليهم في أي يوم من الأيام كممثلين لامة طامحة مضطهدة، طال

ثورية ما .

— والثاني خلق الظروف الخارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من "الامن" المتبادل في المنطقة يحول دون حدوث مفاجآت ثورية من أى نوع كان، ويحبطها ان حدثت .

ولتحقيق الهدف الاول قام الرجعيون التقليديون بسلسلة من الخطى هدفت الى :

(١) تحديث جهاز الدولة الذى يمتلكونه، فشرعوا ببناء جهاز ادارى واسع فيه عناصر مؤهلة تأهيلا عاليا، وبناء جيش مسلح حتى الانياب يتصرف بأسلحة ومعدات تتجاوز كثيرا حدود الامن المكلف بالحفاظ عليه .

(٢) الشروع ببناء قاعدة تحتية للاقتصاد، كالطرق والموانئ والمطارات وخزانات المياه الضخمة .

(٣) السماح بقدر من تعليم نخبوى يسمح لتوسع أجهزة الدولة في أن يجد العنصر البشرى الضرورى له، ويربي واسعة من الطاقات المتعلمة "المحصنة ضد عدوى الافكار الثورية" .

(٤) توسيع دائرة اتخاذ القرارات الهامة بحيث تشمل جهازا من كبار المسؤولين العارفين نسبيا بقضايا بناء الدولة الحديثة، وبآليات عمل النظام السياسي والاقتصادى العالمى .

وقد ساعد الرجعية التقليدية على السير وراء هذه العملية الدور الاساسى الذى ترك لها في عملية اعادة ترتيب المنطقة امبرياليا، وما سبق أن قلناه حول انهيار الموجة الثورية الصاعدة، وانعكاس تطورها الى التمزق والتقهقر .

أما المرتدون عن حركة التحرر الوطنى والقومى العربى، فقد عملوا بدورهم على ترسيخ سلطة بورجوازية الدولة التى يمثلونها داخل أوطانهم، فحولوا جيوشهم الى أدوات للقمع الداخلى ووسعوا عدد ونفوذ أجهزة المخابرات التى يملكونها، وأخذوا بدورهم يفككون القوى السياسية الشعبية الموجودة في بلدانهم، ويفتحون الابواب للرأسمال الامبريالى ينهب ويسلب على هواه، ويضع الشروط التى تناسبه، اقتصادية كانت أم سياسية . وهى تجهد الان لاىصال الاوضاع الى حالة من التردى والاهتراء يعجز الشعب معها عن انتاج لقمة عيشه، فيسهل قمعه ولجمه، وتصاب فيها الاحزاب القائمة بالشلل، فتتحرف عن الاهتمام بقضايا الشعب ومشاغله لتتحول الى مجرد أداة لتنفيذ القرارات الحكومية والدولية السياسية، والى جهاز للمراقبة وكنتم الانفاس وكنتم الافواه، فى حين تتوحد مصالح العصابات الناهبة التى تشكل قيادة الدولة وكادرها الاعلى عن طريق توزيع للثروة الاجتماعية بتكافؤ مع حجم ودور وقوة كل طرف من هذه العصابات .

وهي بسبب وضعها الاقتصادى والسياسى ونمو أجهزتها القمعية، بمسيس الحاجة الى الرجعيات التقليدية التى ما كثرت نقودها وتعاضمت الا لتلبى فيما تلبى حاجات هذه الشرائح من بورجوازية الدولة التى تقود عملية الارتداد

عن الماضى الثورى لاجزابها وبلدانها وشعوبها . وتعرف بورجوازية الدولة ذلك خيرا من سواها، ولهذا تسارع الى تلبية مطالب الرجعية التقليدية بمجرد أن تهمس هذه بها .

ان مجمل هذا التطور فى الاوضاع العربية قد قاد الى حركة فى اتجاهين متلاقين : فالمرتدون عن حركة التحرر الوطنى والقومى صاروا يؤمنون بالتحديث على النمط الرأسمالى، والرجعيون التقليديون تخلوا عن ادعائهم بأن "خصوصية مجتمعاتهم تكرهمهم على السير فى طريق خاصة بهم، وصاروا يتحدثون لغة "ليبرالية" وصلت الى حد أن ملك المغرب وأمير السعودية عبدالله صرحا أنهما ليسا ضد الاشتراكية اذا لم تكن تعنى الشيوعية . وهناك آمال كبار فى أن تؤدى هذه الحركة الى الالتقاء على جملة من المصالح المشتركة، التى تنتج بدورها سياسات وتصورات مشتركة يمكن توسيعها مستقبلا حتى تغطي سائر القضايا التى تخص التطور السياسى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات العربية بأسرها . ويمكن القول أن الرجعية سعيدة بالدور القيادى الذى سلم لها، بانتقال مركز القيادة العربية اليها، وبأهمية الانجازات التى حققتها خلال السنوات الماضية ضد الحركة التقدمية والثورية العربية .

"الامن العربى"

ولعل أهم ما يشغل بال الرجعية العربية فى هذا الصدد، هو موضوع الاحتمالات الثورية للمجتمعات العربية، أى موضوع "الامن العربى المشترك"، الامن ليس ضد اسرائيل، بل ضد الحركات الشعبية والجماهيرية المحتملة . ومن المفيد أن نذكر هنا بأن السادات قد استنفر جيشه عندما أغتيل الملك فيصل، وأن تدخله هو الذى أحبط الانتفاضات الشعبية والعسكرية فى السودان، وكذلك الشأن بالنسبة لاسراع النظام المغربى بالتدخل فى تونس، بعد تدخلاته المتكررة فى زايير بدعوى حماية العروبة والاسلام . .

ان الامن هو الان أساس العلاقات القائمة بين الانظمة الرجعية، وهو ليس الامن البسيط القائم على تبادل الخبرات والمعلومات، بل الامن بمفهومه الواسع والركب القائم على ربط وجود نظام ما بوجود نظام آخر . وتستفيد القوى الرجعية التقليدية والجديدة من ميزان القوى الراهن لفرض مفهومها فى الامن على المنطقة، هذا المفهوم الذى يقوم على وجود نقاط ارتكاز سياسى وعسكرى مأمونة ومحصنة ضد الاحتمالات الثورية المفاجئة، على أن تقوم هذه النقاط بحماية نفسها وحماية جيرانها أيضا، بحيث لا يحسم ميزان القوى الداخلى بعد الان وضع أى دولة من الدول، بل يحسم هذا الوضع على ضوء ميزان القوى العربى أيضا، فلا تبقى مسألة الثورة والثورة المضادة قضية قطرية أو اقليمية، بل تصبح قضية "امن عربى"، وتسارع أنظمة نقاط الارتكاز الى التدخل لقلب ميزان القوى الداخلى لصالح الثورة المضادة، ان حدث ومال لصالح الثورة .

صنوفها من داخلها. وهذا، في الوضع الراهن، سيدعم الانظمة القائمة، التي تلتقي أكثر فأكثر على أرضية اقتصادية أساسها إقامة طبقة وسطى واسعة نسبياً تدعم بورجوازية الدولة ونظامها، وتقيم لنفسها نمطا من الاقتصاد الاستهلاكي والتسول لا يبقى للشعب شيئا، فان تحرك لتهديد هذا النظام والوضع السياسي المنبثق عنه، جابهته أجهزة القمع الخاصة، فان عجزت عن ذلك، تحركت أجهزة القمع من أحد مراكز الثقل السياسية والعسكرية التي تبنيتها الامبريالية، مثل مصر والسعودية أو المغرب، فان فشلت جاء دور الصهاينة في المشرق، فان لم ينجحوا، كان لدى الامبريالية ما تفعله بقواها المباشرة، بعد أن تكون القوى غير المباشرة قد استنفذت جميعا، ووفرت عليها خوض الصراع ضد الشعوب منذ المرحلة الاولى.

ومع أن مشاكل جديدة تجابه عملية الصلح مع العدو المحتل لفلسطين العربية، فان الرجعية تستमित لتدليل العقبات، وإزالة المشاكل، فهي على استعداد لان تتعاون مع الشيطان حقا، من أجل حماية نفسها وصيانة امتيازاتها، وقمع شعبها وطموحاتها الثورية والانسانية. ربما بدت الصورة التي رسمناها للوضع العربي قائمة بعض الشيء، إلا أنها صورة واقعية تتجلى في كل قسما هذا الوضع وتعبّر عن سماته الرئيسية. والمسألة على كل حال ليست مسألة تأملية، بل هي مسألة علمية: فظل ما كان يسمى حركة التحرر الوطني والقومي في انحصار، وعدد البلدان التي كانت تعتبر تقدمية في تناقص، بينما يتصاعد نجم الرجعية التقليدية والرجعية الجديدة، وينتقل مركز القيادة العربي "من القاهرة الى الرياض"...

الجماهير العربية في مواجهة ثالث الامبريالية والرجعية والصهيونية

لقد سبق وقلنا أن الانظمة السائدة، أنظمة الترتيب الامبريالي، تمثل خليطا من القوى، بعضها تقليدي رجعي قاتل للثورة طوال عشرين عاما، وآخر مرتد عن الثورة بعد أن كتم غيظه وصبر عليها نيفا وعشرين عاما. وهذا أن الطرفين يكتنفان حقا مزنا على الثورة، ويتنافسان في اظهار الحق على قضية الثورة وجماهيرها، وهما يعتقدان أن وضعهما هجومي، في حين أن وضع القوى الثورية دفاعي، ويستمران بالتالي في المرحلة الراهنة: مرحلة اجتثاث القوى الثورية والحركات التقدمية المعادية للامبريالية. وهما يهجمان بكل ما أوتيا من قوة، وينسقان في كل مكان، لانهما يعرفان أن الحركة الثورية الكابية، لا بد أن تنهض من كبوتها، وأنها ستنتقل أقوى مما كانت عليه وأكثر جذرية، بعد أن غادرتها عناصر كثيرة كانت تعد لسنوات طوال من صلبها. وتحاول الرجعية القديمة والجديدة، أن تستفيد من

أما الهدف الثاني، وجوهره خلق ظروف خارجية (مع العدو والامبريالية) لايجاد نظام من الامن المتبادل يحول دون حدوث مفاجآت ثورية من أي نوع كان، ويحبطها ان حدثت، فهو قائم على أساسين هامين:

— الاول يقول ان الامن العربي الداخلي لا يساوي شيئا، وليس ممكن التحقيق أصلا، ان لم يواكب أمن خارجي يقي الانظمة من المفاجآت، ويسد ثغرات أمنها الداخلية والخارجية، وما أكثرها...

— والثاني ينطلق من أن التجربة قد علمت الرجعية التقليدية بعدم الثقة بوعود غيرها. وهي لا تثق بأوضاع الرجعية المرتدة.

غير أن الأساس هو نظرة الرجعية التقليدية وحليفتها الرجعية الجديدة الى مستقبل المنطقة. فالحرب التي نشبت عام ١٩٤٨ دمرت فرصة الاقطاع والبورجوازية في دول الطوق حول فلسطين، وحرب ١٩٦٧ دمرت امكانية البورجوازية الصغيرة، واختلال الوضع الامني لبورجوازية الدولة سيدمرها، وسيذهب بفرصتها في تثبيت أقدامها وتوطيد مواقعها، وهزيمتها لن تكون أمرا بسيطا، بل ستفتح الطريق أمام الطبقات الثورية حقا وفعلا، وفي طليعتها الطبقة العاملة، لان تقتحم خشبة المسرح وتستولي على الدور الرئيسي، وهذه الطاقة الكبرى الخطيرة بالنسبة لكل أنواع الرجعيات.

وبما أن هذا الوضع لا محيد عنه ان حدثت حرب أخرى مع الصهيونية والامبريالية، وبقيت اسرائيل خارج نظام الامن العربي، والامن الامبريالي الذي يرتب المنطقة، فانه لا بد من ادخال اسرائيل الى الحلف بين التقليديين والجدد من الرجعيين العرب. ففي قوتها كفالة للمستقبل، وفي جيشها ضمانا من مفاجآت الجيوش العربية. ولكن ما هو السبيل الى دمج هذه القوى الثلاث مع بعضها في نظام للامن الجديد، يحفظ لكل منها مصالحها ويحقق لها جزءا أساسيا من مطالبها، ويضع المنطقة العربية لفترة طويلة في كف الامبريالية أو تحت أقدامها؟ انه انتهاء الصراع العربي الاسرائيلي، بانهاء القضية الفلسطينية، والقبول باسرائيل كقوة من قوى المنطقة لا يستطيع أحد، ولا يجوز له، أن يرميها ولو بوردة كما يقول المثال العالمي...

ان الرجعية العربية تعلم علم اليقين أن الطابع المعادي للامبريالية هو الذي قاد الطبقة البورجوازية الصغيرة الى مواقع الراديكالية على أصعدة مختلفة، وهي تعرف أن المعركة مع الامبريالية هي التي أدت الى "الاشتراكية"، وهي التي أضعفت مواقع الغرب وعملائه في الصراع الدولي داخل المنطقة العربية، ولهذا فهي تخطط لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ضمن اطار عام ينتهي بداخله، أساسا، أي صراع مع الامبريالية.

وبهذا يصبح انتهاء هذا الصراع قسما من نظام دولي للامن في المنطقة، أطرافه الامبريالية من خارجها، والصهيونية في فلسطين المحتلة والرجعية العربية بكل

الجماهير وفق مصالحها، فانها قد تدمر المسرح وتحرقه على من فيه، ولعل انتفاضات الجماهير المصرية خير دليل على الحضور السياسي للجماهير الشعبية، وعلى استعدادها للفعل السياسي، حتى دون أن تجد طلائع ثورية تعبر عن أهدافها ومصالحها، وتنظم حركتها وتستقطب طاقاتها. وثالثها أن برنامج الرجعية لا يرضى بأقل من الصلح مع العدو والاستسلام للامبريالية والتخلي عن المصالح القومية المشروعة لامة العربية، التي قدمت الجماهير من أجلها تضحيات لا تعد ولا تحصى.

هذه الحركة المعاكسة، وان كانت لا تجد حتى الان تعبيرات سياسية منظمة تتكافأ معها تماما، فانها التربة الخصبة لنمو وتجذير الحركة التقدمية العربية حتى ترتفع الى مستوى هذه التعبيرات. ولعله من المفيد التذكير في هذا السياق أن الرجعية تبذل قصارى جهدها لتفتيت هذه الجماهير وتفكيكها، واخراجها خارج ساحة الفعل السياسي، تمهيدا لاجراجها خارج ساحة السياسة برمتها، ووسيلتها الى ذلك هي القمع المادي والمعنوي والسياسي والايدولوجي. ومع أن هذه العملية السلطوية تحقق بعض النجاحات هنا أو هناك، فانه محكوم عليها بأن تعطي نتائج مضادة للسلطات التي تعمل لها شريطة أن تحسن الاحزاب والمنظمات والقوى السياسية العمل وسط الجماهير. ولقد أثبتت التجربة الواقعية خلال السنوات المنصرمة أن المجتمع العربي ينشطر الى شطرين: غني يصعد الى فوق، حيث يصبح سندا للسلطة، وفقير يمثل أكثرية الشعب الساحقة ينزل الى تحت ليشكل، موضوعيا، مادة متفجرة خطيرة وقابلة للاشتعال. هذه العملية الموضوعية، ذات الاساس الاقتصادي، تتزاو مع اجتذاب الجماهير الى ساحة السياسة حيث تحل قضايا حلا يتعارض مع مصالحها، أو لاتحل أبدا.

وعلى كل حال، فان ظاهرة الحركة التحتية المعاكسة للتراجع الفوقي، أى على صعيد السلطة، هي حتى الان، وفي غالبية الاقطار العربية، ظاهرة موضوعية لم تعبر بعد عن نفسها تعبيرا سياسيا نوعيا، ولم تجد بعد التنظيم القادر على استقطابها وتطويرها وتجذيرها، لكنها كأساس موضوعي، التربة التي ستتمو فيها التنظيمات الطليعية المستقبلية. هذه الجماهير، بحركتها النامية هي اذن رأس مال الحركة الثورية العربية الاولى، وهي ليست كذلك بوصفها موضوعا للفعل السياسي وحسب، بل وبوصفها القوة الفاعلة والحاسمة على الصعيد الساسي أيضا وقبل كل شيء. ولا شك أن هذه الجماهير هي مراهنتنا الاولى والاهم. هذا أولا. من ناحية ثانية نلاحظ ظاهرة أخرى هي عملية الغربة والفرز الواسعة والتي تحصل على صعيد السلطة نفسها، وتعتبر خطرا على السلطة ذاتها.

ان أساس هذه الغربة متعدد الوجوه، فهناك وجه سياسي، وآخر اقتصادي، وثالث اجتماعي لها. وعلى سبيل المثال فان قسما كبيرا من ضباط وجنود دول الارتداد لا زالوا يمثلون خطرا على دول الارتداد ذاتها، بسبب منبثهم الاجتماعي أولا، وعجز السلطة عن ادخالهم في

حالة الفراغ الثوري الشائعة الان، ومن تفكك قوى وجماهير الثورة، ومن ميل ميزان القوى ضد الحركة الشعبية في غالبية الاقطار العربية. كما تحاول أن تستفيد من دعم الامبريالية الواسع لها، ومن فائض الاموال التي تمتلكها. وخطتها بسيطة وواضحة، ألا وهي توسيع قاعدتها الاجتماعية ببناء طبقة وسطى واسعة نسبيا، تستند اليها سلطة الدولة في كل مكان، تلك السلطة التي تسخر لقمع شعب برمته ومنعه من الحرية والكلام، ومن الاضراب والدفاع عن مصالحه، والممنوع قبل كل شيء من تنظيم نفسه سياسيا، ومن بلورة وعيه ثوريا، والمعرض لعملية نهب واسعة تفقده معظم ما ينتج ولا تبقي له سوى الكفاف، حتى لا يحدث أى تراكم كمي في وضعه الاجتماعي وفي وعيه، قد يؤدى الى تحول نوعي تترتب عليه، ربما قفزة سياسية ما، أو تبدل ما في ميزان القوى الداخلي.

ان الثورة الفاشلة التي خرجنا منها تعني أن مرحلة قد انقضت وأخرى في صعود، والمرحلة الرجعية الصاعدة تظهر ملامح خاصة وجديدة حاولنا شرحها وتفسير آلياتها في الصفحات السابقة، لا لنبت الذعر في أنفسنا كثوريين، بل لنفتح أعيننا على الوقائع كما هي، وليس كما نشتهيها أن تكون، ولكي ندرك أبعاد هذه المرحلة، ونخطط للخلاص منها بوعي، بعد أن نعرف نقاط قوتها وضعفها. واذا كانت المرحلة القادمة والحالية، المرحلة الرجعية، قد وضعتنا أمام واقع جديد، فان معرفتنا لهذا الواقع هي شرط خلاصنا منه، وعلى كل حال فان التطور الذي حصل لم يكن أحادي الجانب، بل هو خلق لضرورات موضوعية للتصدي له، كما يخلق القوى القادرة على التصدي، والبدايل الضرورية التي ستحل في محله.

لا نريد أن نعزى أنفسنا في الملاحظات القليلة اللاحقة. واذا كنا قد وصفنا الوضع الرسمي العربي في حلقتين أساسيتين: البلدان الرجعية التقليدية، وبلدان الارتداد عن حركة التحرر القومي، وألقينا من خلال هذا الوصف بعض الاضواء على الوضع الشعبي، فانه يهمننا هنا أن نستكمل الصورة، من جانبها الاخر، المعاكس.

ونلاحظ أن التراجع العربي يحدث من فوق، على مستوى الانظمة والقيادات والمؤسسات، أكثر مما يحدث تحت على مستوى الجماهير والشعب، بل ويمكن القول أن الحركة التراجعية من فوق يقابلها حركة تطور ونمو من تحت، سيتوقف عليها مصير المنطقة السياسي لفترة طويلة. وتحدث هذه الحركة من تحت لاسباب كثيرة. أولها أن السياسة الرسمية التي وصفناها معادية لآمال الجماهير وطموحاتها، ومتعارضة مع مصالحها، فهي تفقدها قدرتها على التعبير السياسي عن نفسها، وتجعل منها الضحية الاولى والاخيرة. وثانيها أن هذه الجماهير قد جرت الى ساحة السياسة بقوة خلال السنوات العشرين الماضية، دون أن تحل مشاكلها حلا جذريا حقيقيا، وهي لا تزال موجودة في ساحة السياسة، رغم الهزائم التي حلت بالقوى السياسية التي سارت هذه الجماهير ورائها، وما لم تحل القضايا السياسية لهذه

تتطور وتتقدم، لان شروط نشوئها وتعلمها تحتم عليها الخوض في خضم هذا الصراع .

ان الثورة المضادة العربية تدخل مرحلة جديدة، وكذلك تفعل الحركة الثورية العربية بكل ظلالها وصنوفها . ومع أن مواقع الثورة المضادة هي الافضل، فان مواقع الحركة الثورية ليس ميؤوسا منها، بل هي قابلة للتحسن بسرعة، بسبب وضع الجماهير وحالة السلطات الحاكمة نفسها . واذا كانت الثورة المضادة تتم الان على مستوى أرقى وأعلى من الثورة المضادة التي سبقتها، فان الحركة الثورية يجب أن تتم بدورها على مستوى أرقى وأعلى من الحركة التي سبقتها، وآلت الى الفشل، وهي لن تصل الى هذا المستوى، ان لم تكن قادرة على التصدي للثورة المضادة على كل المستويات والاصعدة : قومية كانت أم قطرية، سياسية كانت أم اجتماعية . واذا كان تشرذم الحركة الوطنية في السابق هو أحد أسباب ضعفها، فان نضالها المشترك على الصعيدين القومي والقطري سيكون عاملا من عوامل نموها المستقبلي، وسببا من أسباب تحول ميزان القوى لصالحها بسرعة .

لقد اعتبرنا في هذه الملاحظات نقاط ضعف الرجعية، نقاط قوة الحركة الثورية المعاكسة، فمتى نستطيع الحديث عن نقاط قوة للحركة الثورية تنبع من ذاتها، وليس من ضعف خصومها؟ تلك مسألة عملية نضالية تتوقف على سلوك والتزام كل واحد منا، وعلى استعداداته للتضحية، لانه ما عاد ينقذ أمتنا المهددة بالاندثار السياسي الا الالتزام الثوري والكفاح والتضحية في سبيل نصره قضايا جماهيرنا المصرية .

الطبقة المميزة ثانيا، وتربيتهم السياسية المعادية للامبريالية ثالثا . كما أن الاحزاب المتواجدة في هذه البلدان لها ماض معين في النضال ضد النفوذ الخارجي والرجعية والصهيونية، كما أن قاعدتها في غالبيتها من الفئات الشعبية الفقيرة . وهي تشهد اليوم جملة من الصراعات والتناقضات الداخلية حتى يخال من ينظر اليها أن كلا منها يتكون من مجموعة أحزاب منضوية تحت لواء حزب واحد، فهي متقاتلة متناحرة، متصارعة ومتعادية .

ان الغربة التي تحصل على صعيد السلطة وأدواتها، وهي شكل من أشكال تآكل السلطة، وليس شكلا من أشكال تعزيزها، كما أنها تفتح الباب لكل أنواع المفاجآت السياسية، مع العلم بأن المفاجآت شيء، وانتظار خلاص المجتمع على يدها شيء آخر، شيء وهمي ان لم يكن خطيرا وناحرا . . .

أما على صعيد القوى والاحزاب السياسية المعارضة الموجودة في هذا القطر أو ذاك، فهناك أيضا ظاهرة الفرز والغربة التي كادت تكون ظاهرة عامة في مجموع الوطن الكبير، والتي جعلت هذه القوى تشهد عملية استقطاب واسع حول قطبين، في واحد منهما غالبية قواعده من المناضلين الصامدين، وفي قطبها الاخر غالبية قياداته مع عدد من كوادرها الوسطى وعدد قليل من قواعدها، وفيما بينهما هوة ايدولوجية وسياسية شاسعة، ما بين توجه قيادي يتعايش ويزكي ويبرر الاوضاع القائمة، وتوجيه وممارسة قاعدية شعبية تسعى للتغيير والنهوض الثوري .

ومن جهة أخرى، شرعت بعض أنظمة الرجعية التقليدية - ومن بينها المغرب والسعودية - في ايجاد واجهة برلمانية شكلية للتغطية عن جوهر حكمها المطلق والانسجام مع متطلبات حمايتها الامبرياليين . الا أن هذه الواجهة الشكلية نفسها، يمكن أن تدخل الرجعية التقليدية في تناقض مع نفسها، أي مع طبقتها، بحيث يدخل الاطار الاجتماعي الذي اختارته لنفسها في تناقضات داخلية ما بين تقليدي وعصري، اقطاعي وبورجوازي . . . الخ

الامر الثالث الذي يلفت النظر في اللوحة السياسية العربية الراهنة هو نشوء وظهور قوى سياسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أنها ترث ثورة عربية فاشلة، أو فلنقل حركة ثورية كابية، وأنها يجب أن تنطلق من حيث وصلت هذه الحركة، وتستفيد من سائر نقاط ضعفها وقوتها، وتتفادى مآلبها وأخطأها . هذه القوى تدرك أنها في مواجهة مرحلة جديدة من الواقع السياسي العربي تحتاج لاعادة النظر في وعي وممارسات من سبقها من القوى، وهي تدرك أن مجابهة هذه المرحلة الجديدة لن تكون مجددة، ان حدثت بالاساليب والعقلية السابقة، التي لم تر الا الفشل ولم تعرف كيف ترده . فضلا عن هذه القوى الوليدة فان هناك قوى جماهيرية قائمة في هذا القطر العربي أو ذاك تتطلع الى التصدي للمرحلة الراهنة من خلال دراسة تجربتها السابقة والاستفادة من دروسها، نجاحات كانت أم اخفاقات، ومع أن هذه القوى تنشأ وتتعلم في خضم الصراع، فانها

كمال السامي

مسؤوليتها كامل القيادة الحزبية آنذاك وهي لا زالت رافضة لحد الان تقديم النقد الذاتي الجماعي بهذا الصدد، أو بالنسبة لتجارب غير حزبية ذات الامتدادات الخارجية المشبوهة والتي تورط فيها البعض حتى الاذان ... وهذا كله ليس كلاما مطلوقا في الهواء، ونحن مستعدون لتقديم الحجج والادلة "للفاهم" الذي لا يريد أن يفهم ...

اذن، فما هو ذنب المناضلين القاعديين المخلصين الذين انضبطوا لما أقرته وخططت له قيادتهم، من تخطيطات سياسية وغير سياسية؟ وهل معالجة وضع خطير من هذا القبيل تقتضي المسؤولية في مواجهة الاخطاء والانصاف في تحديد المسؤولية، أم التنصل وتوجيه التهم للمناضلين القاعديين بعد كل الذي قدموه من تضحيات وقاسوه من محن؟

وقد يبدو وكأن هناك تناقض ما بين سلوك الاصلاحيين الراهن، بتخليهم عن التوجه التقدمي الاصيل، والتجائبهم الى تزكية الاوضاع الراهنة والتعايش معها من أجل " التمازج " كذلك، وبين ما شاركوا فيه وخططوا له من مغامرات. بلى. ان هاتين الممارستين ليستا الا وجهان لنفس العملة. فاصلاح الاوضاع الراهنة وتزكيتهما، لا يتناقض بالنسبة اليهم مع القفز على المغامرة كلما اتاحت الفرصة. وهنا يكمن تفسير التوجيه والاسبقيات التي أعطيت للعلاقات الخارجية للحزب، وهنا يكمن أيضا تفسير مقولة "اقرأ ما بين السطور " التي يرد بها على كل من طرح التساؤل بالنسبة لجوهر التقرير الايديولوجي، وليس ظواهره وشعاراته. الاصلاح والمغامرة هما في نهاية المطاف المحورين الاساسيين في نهج وممارسة حفنة من "الاطر" التقنوقراطية الدخيلة على الحركة الاتحادية الشعبية. ولنا عودة الى الموضوع في أحد الاعداد القادمة.

الستينات وبداية السبعينات، فان ذلك لا يعني التخلي عن أساليب القمع والارهاب، بل فقط تدقيقها وتطوير فنياتها. فهي هي يمارس أسلوب القمع الاقتصادي - الاجتماعي الذي يمس مئات المناضلين النقابيين ويوجه الضربة للحركة النقابية العمالية التي أثبتت قدرتها الكفاحية وصلابة عزميتها، وها هي أجهزته تجهد في تطبيق تقنيات الكمبيوتر، والملفات، والاستنطاقات السياسية، الموازية للحوارات والانفتاحات في اتجاه "المعتدلين" و"المتعقلين" .. التقنيات التي تم تلقينها لاقطاب الاجهزة المغربية من طرف "المعلمين" الامبرياليين، سعيًا وراء اجهاض أى مد جماهيري نضالي من شأنه أن يهدد مصالح الرأسمال الاجنبي والرجعية المحلية.

ان أسلوب القمع الاجتماعي الاقتصادي الذي تم اختياره بالنسبة للحركة النقابية العمالية، قد راق النظام وأعجبه، خاصة وأنه يمس الحركة في الصميم، ولا يعود بردود فعل سياسية محلية ودولية، في نفس مستوى ما كانت تجلبه المحاكمات السياسية من تجند للرأى العام ومساندة وتضامن دوليين. ولذا فان النظام يريد الان تعميم هذا الاسلوب على كل القطاعات الاجتماعية وفي كل المرافق الاساسية كتجدد في استمرارية القمع الذي تسلط ويتسلط يوميا على الشعب المغربي في ظل الحكم المطلق القائم.

ان الاوضاع الصعبة والمحن التي يتعرض لها المناضلون الديموقراطيون، تقتضي منا جميعا الوقوف صفا واحدا في وجه الاستفزاز والارهاب، وتكتيل كل الجهود التي تستهدف ضرب واضعاف الحركة التقدمية المغربية ومنع الجماهير الشعبية من أبسط الحقوق الديموقراطية والانسانية.

المعادن الذي عانى من الركود والتقاعس، وقطاع البناء الذي كان ينجز ثلاثة أرباع أعماله في اطار تلبية الحاجيات العمومية والتي تم تقليصها بدعوى التقشف أيضا، وترتب عن ذلك أزمة في كل الصناعات التابعة للبناء ... الخ. أما الصناعات الكهربائية فلقد شهدت انخفاضا في أعمالها سنة ١٩٧٩، بنسبة ١٠ ٪، وتقف أمام آفاق سوداء بالنسبة لسنة ١٩٨٠، كما ترتب عن انخفاض القدرة الشرائية لاوسع الجماهير، عجز اضافي بالنسبة للصناعات الغذائية. أما قطاع السياحة الذي أعطته باستمرار السياسة اللاشعبية الرسمية الاسبقية، فلقد سجل في النصف الاخير من سنة ١٩٧٩، انخفاضا في عدد السواح بنسبة ٢٢ ٪ ...

ونتج عن تقليص الواردات واقتصارها على قطع الغيار وبعض المواد المصنعة فقط، تهديد بانقراض المخزونات.

وهكذا تشهد السوق الداخلية تقاعسا عاما، كتجسيد لاستفحال الازمة الاقتصادية. واذا ما أخذنا كمثال على ذلك مبيعات السيارات التي تعتبر مقياسا للنشاط الاقتصادي، فاننا نجدها قد انخفضت بمعدل ٢٠ ٪ ... ان مجمل هذه المعطيات الملموسة لتوضح لوحدها مدى تناقض السياسة الاقتصادية اللاشعبية مع نفسها، ومدى بطلان ادعاءات النظام في "التنمية" و"التطور"، في حين أن جوهر السياسة نفسه - القائم على التبعية للرأسمال الاجنبي والاستغلال الداخلي الفاحش - هو مصدر الازمة ومحركها وأن على ازاحتها يتوقف تحرير اقتصادنا الوطني من كل الاغلال، والنهوض به نحو التنمية والتقدم.

افغانستان: الثورة المضادة

تواصل أجهزة الاعلام الرجعية عبر العالم حملتها المسعورة ضد الثورة الافغانية بكيفية لم يسبق لها مثيل منذ عهد الحرب الباردة السيئة الذكر. ومعلوم أن هذه الأجهزة الاعلامية لم تحرك ساكنا أثناء التدخلات السافرة للامبريالية الامريكية في شؤون الشعب الفيتنامي وغيره من الشعوب المناضلة.

لماذا بالضبط هذه الدعاية؟ ولماذا التلويح بخطر الحرب العالمية واستعمال السلاح الاقتصادي ضد الاتحاد السوفياتي والتهديد بمقاطعة الالعاب الاولمبية المزمع عقدها في الصيف القادم بالعاصمة السوفياتية، موسكو؟

الحقيقة ان هذه الحملة المدبرة من طرف المراكز الامبريالية المدعومة من طرف المنظمات وأجهزة الاعلام الرجعية، تستهدف من بين ما تستهدفه:

أولاً: استعمال أحداث افغانستان مطية لتنفيذ مخططات عدوانية تم تدبيرها سنوات من قبل من طرف الامبريالية من أجل الاحتفاظ بمكانتها في المنطقة خاصة بعد فقدان أحد مراكزها الاساسية في ايران. ثانياً: التغطية على دور الامبريالية في محاولاتها اليائسة لقلب النظام الافغاني بعد ثورة الربيع سنة ١٩٧٨.

ثالثاً: تحويل أنظار الرأي العام عن الاوضاع المتدهورة التي خلفتها ولا تزال الازمة الرأسمالية العالمية. رابعاً: ان هذه الحملة الهستيرية لا تخلو من الاعتبارات الانتخابية بالنسبة للرئيس الامريكي الذي أصبح عاجزاً على مواجهة الاوضاع الداخلية وهو يحاول يائساً الاستنجاد بالعوامل الخارجية لكسب الانتخابات.

هكذا يتضح أن استغلال الاحداث في افغانستان في هذه الظروف بالضبط لا يعدو أن يكون الا

استعراضاً للعضلات من طرف الامبريالية التي تجتاز أزمة خانقة وتواجه مدّاً تحررياً عارماً ألحقها هزائم هامة في الفترة الاخيرة.

لقد شهدت افغانستان في ربيع ٧٨ ثورة ناجحة حملت معها آفاقاً مبشرة بالنسبة للكادحين الذين ظلوا تحت وطأة الاقطاع والرجعية منذ زمن طويل. ان هذا التغيير الجذري لم يكن ليرضي الاوساط الامبريالية مما دفعها الى تكتيل الجهود مع الرجعية المحلية للنيل من هذه الثورة.

منذ ذلك الوقت أصبح التراب الباكستاني المجاور للحدود الافغانية مركزاً للثورة المضادة، حيث قامت المخابرات المركزية الامريكية بإنشاء عشرات القواعد والمخيمات لتدريب العناصر الرجعية التي جردتها الثورة الافغانية من امتيازاتها الطبقيّة السابقة. وحظيت الثورة المضادة بتأطير الخبراء الامريكيين والباكستانيين والمصريين والصينيين. كما حظيت بالدعم المادي للنظام السعودي الذي لا يتردد في مناهضة المد التحرري باسم "التضامن الاسلامي". لكن الواضح أن جوهر الصراع ليس بين المسلمين وغير المسلمين، بقدر ما هو دائر بين قوى التحرر من جهة والقوى الرجعية التي تسعى الى اخضاع الشعب الافغاني من جهة أخرى.

ومرة أخرى تلتقي الولايات المتحدة والصين في خندق واحد لتغذية الثورة المضادة بالاطروا والسلاح ومرة أخرى كذلك يصطف النظام المغربي وراء أسياده الامبرياليين للمساهمة في هذه الحملة الواسعة، كما يقف نظام السادات الخائن نفس الموقف تطبيقاً لتعليمات الامبريالية وضمن استراتيجيتها العدوانية. لكن هذه التحالفات التي أظهرت عدم فعاليتها في الماضي سوف لن تتعدى النتائج الحقيرة التي أسفرت عليها

التحالفات السابقة التي أرادت جعل المنطقة كلها تحت سيطرة الامبريالية. ان المساعدات المالية والعسكرية التي أصبحت تتوافد على باكستان من مختلف الجهات: دول الحلف الاطلسي، العربية السعودية، الولايات المتحدة، اليابان، الصين... تريد أن تجعل من هذا البلد رأس الرمح للاستراتيجية الامبريالية في المنطقة بعد فقدان ايران الذي كان يلعب هذا الدور في الماضي. هكذا يتضح أن افغانستان ليس الا حلقة من الحلقات المستهدفة في اطار هذه الاستراتيجية العدوانية. وبدون شك ان انحراف نظام حفيظ الله أمين كان عاملاً مساعداً في نمو المد الرجعي داخل البلاد، وسهل موضوعاً عملية التخريب التي دشنتها الامبريالية وأعوانها منذ ربيع ١٩٧٩ مما جعل الاتحاد السوفياتي أمام خيارين: أما موقف المتفرج وما يحمله من انعكاسات سلبية على مستقبل افغانستان وأمن الاتحاد السوفياتي وأما التدخل العسكري المباشر لمواجهة الخطر الاجنبي والمد الرجعي المتنامي. ان الكل يعلم ان البند ٥١ من ميثاق الامم المتحدة استعمل في بعض الاحيان مطية لآبادة شعب بكامله وتدمير بلاده تدميراً كلياً، فالتدخل الامبريالي في شؤون الشعب الفيتنامي ونتائجه لا زالت راسخة في الذاكرة. لكن لا يجب أن ننخدع بخصوص أحداث افغانستان، لا يجب أن نلتقي مع الامبرياليين والرجعيين في نفس الخندق لان المسألة الافغانية لم تبتدئ بالتدخل السوفياتي بل المسؤولية الاساسية تتحملها الاوساط الامبريالية التي دشنت المسلسل بتدخلاتها المتكررة في شؤون الشعب الافغاني. ان الامبريالية الامريكية وحلفاءها هم المهددون الحقيقيون للامن في المنطقة وللسلام في العالم. انطلاقاً من كل هذه الحقائق يجب الوقوف بكل حزم الى جانب الشعب الافغاني وقواه الثورية، ضد أعدائه في الداخل والخارج، ونحن واثقون من أن جميع المحاولات التي تستهدف النيل من الثورة الافغانية ومكتسباتها سوف تكلل بالفشل لا محالة.

مجلة "الدستور"

... "يقول المدافعون عن تسليح المغرب وهم في غالبهم ينتمون الى أوساط المجتمع الصناعي، العسكري، ويعكسون بعض وجهات نظر مستشار الامن القومي، زبيغنيو بريجنسكي:

... ان المغرب بوصفه أحد ركائز السياسة الامريكية في المنطقة يعيش أزمة حقيقية. فبرغم الالتفاف السياسي الواسع حول نظام الملك الحسن الثاني، والذي يشمل الشيوعيين المغاربة أنفسهم، فالوضع الاقتصادي في غاية التدهور، اذ أن كلفة الحرب في الصحراء تبلغ مليون دولار يوميا، والانفاق على التسليح يبلغ ٣٠٪ من الميزانية، وانخفاض الاسعار العالمية للفوسفات، الذي هو مادة التصدير الاولى في المغرب، يقصم ظهر الاقتصاد المغربي.

واستطرادا، فسقوط النظام المغربي يعني استراتيجيا سقوط احدى أهم ركائز سياسة كامب ديفيد في الشرق الاوسط. وبهذا المعنى فدعم النظام المغربي هو موقف استراتيجي اقليمي يمكن البرهنة عليه بالمعطيات التالية:

— هناك علاقات وثيقة جدا بين واشنطن والرباط منذ ١٨ سنة، أي منذ صعود الحسن الثاني الى العرش بعد وفاة والده محمد الخامس.

— حتى الستينات كان للولايات المتحدة قواعد جوية في المغرب .. ولا زالت تحافظ حتى الان على بعثة عسكرية هناك.

— بلغت المعونات العسكرية الامريكية للمغرب ٤٥ مليون دولار

في العام ١٩٧٩. من هنا يمكن تفسير الضغط الذي مارسه "الصقور" على الادارة الامريكية لجعل واشنطن ترسل الى الرباط سفيرا وصف بالسفير "غير عادي" هو انجيار بيدل ديول الذي استدعي من التقاعد ليتوجه الى المملكة المغربية، وذلك كتعويض عن سوء التفاهم السابق بين واشنطن والرباط والذي أدى بالاخيرة الى طلب نقل السفير الامريكي ريتشارد باركر.

مجلة "الرسالة" الكويتية

... "هل للرئيس السادات دور في رفع حضر شحنات الاسلحة الامركية الى المغرب؟".

"لقد طرح هذا السؤال من خلال التحذير الذي وجهه ياسر عرفات الى الملوك والرؤساء العرب بأنه ما لم تعالج قضية الصحراء بشكل ايجابي، فان ثمة خطرا حقيقيا في أن تفقد المجموعة العربية المعارضة لسياسة السادات وكامب ديفيد تضامن المغرب معها.

وفي الواقع، فانه منذ شهر نيسان (أبريل) الماضي عندما أعلن الرئيس السادات لأول مرة بصورة علنية " أن الجيش المصري على استعداد للتدخل ضد بؤر التخريب في افريقيا والشرق الاوسط" حاول الرئيس المصري أن يلعب دور الشرطي في المنطقة أكثر من مرة ولكن دون جدوى ..

المحاولة الاولى جرت في سلطنة عمان ضد اليمن الجنوبي وثورة ظفار .. والمحاولة الثانية جرت في اليمن الشمالي ضد اليمن

الجنوبي، والمحاولة الثالثة جرت في الصومال ضد الحبشة، والمحاولة الرابعة جرت في البحرين ضد ايران. أما المحاولة الخامسة فانها تجرى في المغرب.

... "ان أهداف السادات من تصعيد الازمة ضد الرئيسين القذافي والشاذلي بن جديد ليست مرتبطة بالضرورة بأزمة الصحراء. الا أنه من مصلحة السادات أن تستمر أزمة الصحراء، وأن تزداد تعقيدا حتى تشتد حاجة المغرب الى مساعداته العسكرية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك، حتى تتوافر لديه الاسباب والمبررات "للتدخل ضد بؤر التخريب في افريقيا والشرق الاوسط" ..

جريدة "السياسة" الكويتية

... عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسباني لم تتطوع أية دولة بتدريب رجال الصحراء على الحرب، ولم يحصلوا على بندقية واحدة ولم يثوروا، وعندما استعادت المغرب، ثار من أسموا أنفسهم بالصحراويين من خارج الصحراء وليس من داخلها، وحصلوا على الاسلحة الخفيفة والثقيلة، لقتال من أسموهم بالمحتلين الجدد.

مجلة "الكفاح العربي"

"بلغ عدد اليهود الذين عادوا من اسرائيل الى المغرب خلال الاشهر الاخيرة نحو ألف مهاجر عائد. صرح عدد منهم بأنه "لولا الازمة الاقتصادية التي يعاني منها المغرب، لكان رقم العائدين أكبر" ..

النظام المغربي : دركي دائم الاستعداد

لم تفت النظام المغربي الفرصة، مرة أخرى، واستغلالا للاحداث التي شهدتها تونس مؤخرًا، لوضع نفسه تحت رهن اشارة القوات الامبريالية من أجل التدخل السافر في شؤون بلد عربي افريقي، والمساهمة عسكريًا، ولو بشكل رمزي، في هذا التدخل.

هكذا، وبعد ما قام به من دور وسيط ونشيط، في نسج خيوط المؤامرة ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية، خدمة لمصالح الصهيونية والاستعمار

الجديد، وبعد تدخلاته العسكرية المتكررة في زاير على الخصوص، كانت أحداث تونس فرصة أخرى، لم يضيعها، من أجل اثبات حسن السلوك، وتثبيت الدور المنوط به كدركي "عربي افريقي".

ان ما جرى أو ما يجري في تونس، يهم الشعب التونسي بالدرجة الاولى، وي طرح على قواه الوطنية والتقدمية، قبل غيرها، التقييم الموضوعي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما يترتب عنها

من نضالات وصراعات .

ونحن اذ نشجب وندين تدخلات الامبريالية والرجعية في شؤون الشعوب، فاننا نعتبر الشعب التونسي شعبا راشدا، قادرا على مواصلة نضاله الدؤوب من أجل تحرير تونس من التبعية وهيمنة الاستعمار الجديد وعميلته الرجعية المتمثلة في النظام البورقيبي، وتمكين هذا البلد الشقيق من سيادته الوطنية واختياراته القومية والتقدمية. ■

في أعقاب المؤتمر العاشر

تعرف تونس وخاصة بعد المؤتمر العاشر للحزب الحاكم، صراعات سياسية وفي عدة اتجاهات .

فبعد انتهاء المؤتمر الذي كانت نتائجه ضربة لاتباع محمد الصباح مدير الحزب، حيث كاد هذا الاخير أن يفقد موقعه في اللجنة المركزية وبالتالي في الديوان السياسي للحزب، لولا الدعم الرئيسي والشخصي له من طرف الحبيب بورقيبة، بدأت عملية الغرلة في صفوف الحزب ومؤسسات الدولة . وقد تم اقضاء عبدالله فرحات الذي ترأس جلسات المؤتمر عن مهامه في الديوان السياسي وتجميد نشاطه واعفائه من مهام وزير الدفاع .

وحسب بعض التقديرات، يشاع أن هذه التطورات قد جاءت على اثر انكشاف محاولة انقلاب كان يعده فرحات بتحالف مع عدة تيارات داخل النظام وخارجه، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في اطار التنافس مع النفوذ والتوجه الفرنسي في السياسة التونسية .

أما الانتخابات النيابية فقد عرفت هي بدورها صراعا حادا بين أجنحة الحزب الحاكم وتياراته كان من نتائجها أن بادر النظام الى اقضاء عدد كبير من عمال الاقاليم ، بدعوى معارضة محمد الصباح وأنصاره . وفي هذا الجو العام الذي تحتد فيه الازمة الداخلية لنظام

حكمت عليه الجماهير بالفشل تصاعدت تحركات عدة تيارات سياسية أبرزها التنظيمات الدينية، مما جعل وسائل الاعلام الحكومية مجتمعة - تلفزة، اذاعة، صحافة -، تقوم بشن حملة مركزة ضد استعمال واقحام الدين في القضايا السياسية .

وعلى صعيد الحزب تولى محمد الصباح، مدير الحزب، تنظيم عدة لقاءات مع كوادر الحزب في المقاطعات والاقاليم، لتعبئة هذه الكوادر ضد ما أسماه بالاتجاه الفوضوي للجماعات الاسلامية والتنظيمات اليسارية، وسابقا كان الصباح يصف

التونسي وتهدد أمن البلاد الداخلي، وسياسة الحكم في السلم الاجتماعي. وفي هذا الصدد وجهت جريدة الحزب الحاكم - لأكسيون - عدة تحذيرات لنفس التنظيمات وخصوصا لتلك التيارات الاسلامية والتي وصفتها بالاتجاه المتحجر والمستورد. ■

وبهذا تكون "الاصالة التونسية" في نظر مدير الحزب، خارج الاشتراكية والتي هي يافطة الحزب، وخارج الاسلام الذي هو دين الدولة. وقد وصف هذه الاتجاهات والتنظيمات بأنها خطر على المجتمع

التنظيمات الاشتراكية بأن لها أفكار مستوردة لا تتماشى والاصالة التونسية، وهو اليوم يصف الجماعات الاسلامية بأن لها أفكار مستوردة لا تتماشى أيضا والاصالة التونسية.

ولا من الجامعة العربية أن تحل شيئا من قضاياها المصرية. ولكن على الاقل أن تستحي هذه الجهات الرسمية...

فهل تعود الجامعة العربية الى سابق عهدها وتنحسر في روتينها فتريح وتستريح؟؟ ■

تونس: القضايا والجامعة العربية بدل تعريب تونس

والجدير بالذكر أن تلك التصريحات في جوهرها كانت موجهة بالاساس ضد المد التحرري الذي كان يتبلور ويتصاعد في منطقة الشرق العربي، ولم تكن أبدا اجتهادا لحل القضية الفلسطينية.

وعند انتهاء المؤتمر العاشر أخذ الامين العام لجامعة الدول العربية على عاتقه مهمة التحرك لاجراج الجامعة العربية من الروتين السابق، فاستأجر طائرة خاصة لتنقلاته باتجاه أوروبا وأمريكا. وجوهر ما سوف يحمله في هذا التحرك هو طرح وجهة النظر العربية لمسألة الاعتراف الاسرائيلي بالمقاومة الفلسطينية واعتراف المقاومة باسرائيل.

وفي هذا السياق جاء التصريح الصحفي للامين العام للجامعة حيث قال: "ان الرئيس السادات قد قام بجهد كبير وشجاع ويجب أن نشيد بهذا الجهد الكبير الذي كان له أثر واسع على الرأي العام العربي والدولي". وعموما فان الشعوب العربية وقواها التقدمية لم تكن تطمح يوما ما، لا من مؤتمرات القمة

كان من المفترض أو المؤمل بعد نقل مقر الجامعة العربية الى تونس أن "تتململ" المواقف الرسمية والحكومية للبلد المضيف باتجاه الصف العربي في حده الأدنى على الاقل، اكراما لواجبات الضيافة، وللشعور العربي الذي هزته المواقف الساداتية باتجاه الصهيونية. غير أن الذي حصل هو تونس مجمل القضايا العربية.

فعند انعقاد المؤتمر العاشر، وفي جلسة الافتتاح، لم يفت الرئيس الحبيب بورقيبة أن يذكر بمواقفه لسنة ١٩٦٤ والتي دعى فيها العرب الى التفاوض مع الكيان الصهيوني على أساس قرارات الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ والتباهي بتلك الدعوة على أساس أنها كانت متبصرة واستراتيجية وحنكة سياسية.

واذا كانت الشعوب لا تنسى، على عكس حكامها المستبدين فان الشعب العربي الذي حكم على تلك التصريحات وصنفها في خانة المؤتمرات التي تحاك ضده، لا زال عند مواقفه تلك.

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الاشتراك السنوي
30 ف.ف او ما يعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

يلاحظ قراءنا الاعزاء ، تحولاً في محتوى الجريدة وشكلها... والتحول في المحتوى - وهو الأساس - نعتبره خطوة انتقالية في تأدية المهمة التي طرحتها الجريدة على عاتقها. فطوال المرحلة السابقة، كان الاهتمام الأساسي هو ابداء الرأي حول القضايا السياسية الرئيسية التي تواجهها البلاد، وفتح الحوار داخل الحركة الاتحادية خصوصاً، والحركة التقدمية عموماً، حول القضايا الأيديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية التي تهم كفاح شعبنا من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية. وذلك دون إهمال الجانب الإخباري الذي يهم قراءنا داخل الوطن وفي المهجر كذلك.

أما المرحلة الراهنة، كاستمرار للمرحلة السابقة، فلقد أصبحت تطرح حاجيات أوسع وأدق. لقد أصبح الصراع العالمي مع الامبريالية يوءثر مباشرة وبسرعة على قضايانا الوطنية، أكثر من أي وقت مضى - نتيجة التمرکز الامبريالي العالمي المضطرب - وأضحت القضايا القومية ترتبط، بل وتندمج عضوياً، بكل قضايا المناضل المغربي، وأصبح هذا الأخير بالتالي متعطشاً أكثر فأكثر لمعطيات الصراع الدولي والقومي مع أعدائنا التاريخيين: الامبريالية وحليفاتها الرجعية المحلية. خاصة وأن أجهزة الاعلام الرجعية تضرب الطوق على كل ما يمس مصالحها من قريب أو بعيد، أو تعمل قصداً - وعبثاً - على تشويه الحقائق وتوجيه الاخبار والتحليل بما فيه خدمة للاستراتيجية الرجعية.

واضافة الى ذلك، يلمس كل واحد منا الضرورة الملحة في دعم وتنمية الحوار الفكري والايديولوجي، الوحيد الكفيل باعطاء نضالنا الوطني والقومي أبعاده واطاره السليم، والكفيل أيضاً بتسليحنا، تسليحاً ايديولوجياً عتيداً، ضد محاولات التمييع والدس والتلغيم، التي لا تكف عنها البورجوازية، وأذنانها الصغار والمتوسطين، كمحاولات يائسة للانحراف بالفكر العربي الملتزم نحو مغامرات التبعية، والخضوع لافرازات الفكر البورجوازي تحت مختلف التغطيات والتلاوين.

ونحن لا ندعي أننا سنجيب على كل هذه القضايا والاهتمامات - عندما نطرح انتقال الجريدة من طور تحليلي إخباري، الى طور دراسي تحليلي - كما أننا واعون أننا لم نحقق المعجزات خلال الفترة السابقة، وأننا تركنا العديد من الهفوات والثغرات... انها فقط مساهمتنا المتواضعة في تقديم الفكر التقدمي المغربي والعربي. ■